



جمهورية مصر العربية
وزارة الدولة للتنمية الإدارية

التقرير السنوى

يناير - ديسمبر ٢٠١٠



مهمة
الادارة الرشيدة
عدالة
حق فى المعلومة
مسائلة
قدرة على التغيير



فعالية
استقرار
كفاءة
مهمة
الادارة الرشيدة
عدالة
حق فى المعلومة
مسائلة
قدرة على التغيير



فعالية
استقرار
كفاءة
مهمة
الادارة الرشيدة

تطوير نظم ادارة
موارد الدولة

استكمال وربط
قواعد البيانات القومية

تطوير المؤسسى

تطوير الخدمات
الحكومية

تطوير نظم ادارة
موارد الدولة

استكمال وربط
قواعد البيانات القومية

التطوير المؤسسى

تطوير الخدمات
الحكومية

تطوير نظم ادارة
موارد الدولة

استكمال وربط
قواعد البيانات القومية

التطوير المؤسسى

تطوير الخدمات
الحكومية

تطوير نظم ادارة
موارد الدولة

استكمال وربط
قواعد البيانات القومية

التطوير المؤسسى

تطوير الخدمات
الحكومية

التقرير السنوي
يناير - ديسمبر 2010

الرؤية

جهاز إداري كفاء، فعال، قادر علي مواكبة التغيير
يحسن إدارة موارد الدولة
يقدم خدمة متميزة للمتعاملين معه ويتفاعل معهم

المهمة

إعداد وتنفيذ الخطة القومية للبرامج والمشروعات التي تحقق الرؤية
من خلال منظومة عمل متكاملة لتحديث أساليب إدارة الحكومة المصرية

الإستراتيجية

استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونظم إدارة الموارد البشرية
كأداة لتيسير تنفيذ الخطة القومية للتنمية الإدارية

الهدف

راحة المواطن الذي تسعى الحكومة إلي إرضائه

مواكبة التغير ... مسألة حتمية وليست خياراً



يشكل تطوير الجهاز الإداري للدولة ومؤسساته المختلفة عاملاً رئيسياً من عوامل الارتقاء بالقدرة التنافسية للاقتصاد الوطني. فالتنمية الاقتصادية والاجتماعية لا بد أن يصاحبها قدرة مؤسسية في أنشطة القطاع الحكومي لتتمكن من تقديم الدعم لحدوث هذه التنمية. وعليه فقد أصبح التطوير الإداري قراراً وليس خياراً يمثل تلبية حقيقية لما تفرضه الحاجة لمواكبة التطورات المنشودة.

استهدفت خطة وزارة الدولة للتنمية الإدارية لعام 2010 مواصلة جهود التحول في عملية التطوير المؤسسي والإداري، استناداً إلى توظيف التقنيات الحديثة، وإرساء دعائم جهاز حكومي يتمتع بالكفاءة والفاعلية، وقادراً على مواكبة ما يحدث من حولنا في العالم.

كما واصلت الوزارة جهودها لتحقيق مفهوم التنمية الشاملة بمحورها الاقتصادي والاجتماعي، حيث التزمت الوزارة بتنفيذ العديد من البرامج والمشروعات الجادة على كافة المحاور. فبالنسبة للمحور الاقتصادي، فقد تجلى هذا بوضوح في تقليل فاقد الوقت والجهد المستغرق في الحصول على الخدمة، ورفع القدرة التنافسية لمصر، وتهيئة مناخ جاذب للاستثمار، تفهم الاقتصاد المصري وتحليله وإدخال الثروة العقارية في عجلة الاقتصاد، وخفض وترشيد الإنفاق الحكومي. وهناك أمثلة متعددة لهذه المشروعات منها، إتاحة الخدمات من خلال قنوات متعددة، إنشاء رقم القومى موحد للمنشآت الاقتصادية، تطوير خدمات الأحياء، إنشاء بوابات المحافظات الإلكترونية، الأرشيف الإلكتروني للإدارات الحكومية، ميكنة الوحدات الحسابية، تطوير المشتريات والمخازن الحكومية، السجل العيني للعقارات وغيرها.

أما بالنسبة للمحور الاجتماعي فقد تركز في بناء منظومة جديدة لشبكات الأمان الاجتماعي، واستهداف الأسر الفقيرة الأولى بالرعاية، ومواجهة التسرب من التعليم، وتحقيق العدالة الناجزة، والوفاء بحقوق المواطنة، وذلك من خلال العديد من المشروعات، وعلى رأسها مشروعات قاعدة بيانات وبطاقة الأسرة، تطوير خدمات التعليم، شبكة الربط بين الجهات الحكومية وغيرها.

لقد تغيرت رسالة الجهاز الإداري من أجل خدمة المواطن، والتخفيف عنه بالعمل الجاد على رضائه، حتى يتحول هذا الجهاز بحق إلى خادم للمواطنين، يقدم لهم الخدمات المطلوبة بسهولة ويسر، في أماكن تواجدهم، وبالأسلوب الذي يناسبهم، وهذا ما نسعى لأخذه في الاعتبار ونحن نقوم بالإعداد للوثيقة الثالثة لبرنامج الحكومة الإلكترونية 2012-2017، والتي أذعو لإشراك كافة فئات المجتمع للتواصل معنا أثناء إعدادها خلال الشهور المقبلة والنقدم بأفكار وأدوات جديدة، تساعد على تقديم الخدمات بشكل أفضل للمواطن .

وإنه ليسعدني أن أعرض عليكم التقرير السنوي لوزارة الدولة للتنمية الإدارية 2010، والذي يلخص ما شهده هذا العام من الجهود التي تحققت، ومدى تقدم سير العمل في البرامج التي تبنتها الوزارة، ضمن سعيها الدائم من أجل التغيير، وتنمية مهارات الموارد البشرية، والتأكيد على مبادئ الإدارة الرشيدة، وإدخال الأدوات الحديثة لإدارة موارد الدولة، وخلق قنوات جديدة لتقديم الخدمة الحكومية بشكل ميسر وسريع.

ويأتي هذا التقرير ليغطي ستة أقسام رئيسية، تقدم الأقسام من الأول الى الرابع أهم برامج الوزارة ومشروعاتها وجهود الوزارة في تقديم الخدمات الفنية والاستشارية لكافة الجهات الحكومية، ثم يعرض القسم الخامس أبرز أنشطة العلاقات الدولية واتفاقيات التعاون على كافة المستويات الإقليمية والدولية، وأخيراً يختص القسم السادس بعرض أهم المبادرات التي تقودها الوزارة من أجل التطوير المستمر، وتبسيط إجراءات العمل، وإيجاد أساليب جديدة ومتطورة تتواءم مع الممارسات الدولية.

إن ما تقدم .. إنما هو بحق خطوات قطعناها .. نسعى بها جادين لاستمرار مسيرتنا للتطوير ، ذلك أن البشر هم أهم ثروات الأمم، وأعظم ما تمتلكه الشعوب. لذا فإنني أود أن أقدم بجزيل الشكر لجميع العاملين بالوزارة عن كافة الجهود المبذولة، والتي أدت إلى تعزيز جسور التعاون والثقة بين الموظف وملتقي الخدمة، ودعم جهود التنمية، والارتقاء بمستوى الأداء، والتي توجت بتجديد عضوية مصر، كمرقب بلجنة الإدارة العامة الرشيدة التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD.

د. أحمد درويش
وزير الدولة للتنمية الإدارية

المحتويات

البرامج

○ برنامج تطوير الخدمات الحكومية

1. خدمات المحاكم وإجراءات التقاضى
2. خدمات المواطنين بالمحليات
3. خدمات حجز التذاكر
4. خدمات بوابة الوظائف الحكومية
5. خدمات منظومة إدارة علاقات المواطنين
6. خدمات وزارة التعليم
7. خدمات الهيئة المصرية للضرائب
8. خدمات وزارة الاستثمار
9. خدمات وزارة السياحة
10. منظومة المرور
11. خدمات وزارة الصحة
12. خدمة تحديد المواقع الجغرافية للجهات الحكومية على بوابة الحكومة المصرية
13. خدمات وزارة الخارجية
14. خدمات الطيران المدني
15. خدمات وزارة الكهرباء والطاقة
16. خدمات وزارة القوى العاملة والهجرة
17. خدمات هيئة النقل النهري
18. خدمات الهيئة العامة للثروة المعدنية
19. خدمات بوابة المركز القومي للترجمة

○ برنامج تطوير نظم إدارة موارد الدولة

1. تعميم استخدام نظم إدارة الموارد بالوزارات
2. تطوير المشتريات الحكومية

○ برنامج استكمال و ربط قواعد البيانات القومية

1. نظام بطاقة الأسرة

2. نظام ميكنة خطوات تسجيل المواليد والوفيات بمكاتب الصحة
3. منظومة الخدمات الحكومية المتكاملة
4. الرقم القومى للمنشآت الاقتصادية
5. السجل العيني للعقارات المبنية
6. قاعدة بيانات العاملين بالجهاز الإداري
7. نظم معلومات الإحصاء والسجلات الطبية بمستشفيات جامعة القاهرة

○ برنامج التطوير المؤسسي

الدعم الفني

1. قياس والارتقاء بمؤشر التهيئة التكنولوجية
2. وثائق المواصفات القياسية

اتفاقيات التعاون والعلاقات الدولية

المبادرات

- المتميزون
- قادة التغيير
- لجنة الشفافية والنزاهة
- وحدة تكافؤ الفرص

أنشطة داخلية

برنامج تطوير الخدمات الحكومية

برنامج تطوير الخدمات الحكومية

نبذة عن البرنامج

- يهدف البرنامج إلى تطوير منظومة خدمات حكومية فعالة تقدم الخدمات عبر قنوات متعددة وترضى متلقي الخدمة ومؤديها .
- ويعمل البرنامج على توصيل تلك الخدمات بسهولة وكفاءة للمواطنين، عن طريق تبسيط الإجراءات ، تعزيز كفاءة وفعالية الجهات الحكومية، وتحقيق رضا المواطن وتأكيد مبادئ الشفافية والنزاهة.

إستراتيجية البرنامج

- تسهيل الوصول إلى الخدمات الحكومية عن طريق إتاحة عدد كبير منها عبر بوابة الحكومة المصرية وإتاحتها عبر قنوات جديدة مثل شبكات الهاتف المحمول، مراكز الاتصال، منافذ الخدمات الجماهيرية والشباك الواحد وكذلك توفير خدمات جديدة. تبسيط إجراءات إصدار التصاريح (السياحية، الصناعية، المحاكم... الخ) وتصميم الخدمات الحكومية من منظور المواطن فضلا عن إتاحة خدمة التوقيع الإلكتروني.
- تقديم وسائل جديدة لسداد الرسوم مثل بطاقات الائتمان، السداد عند الاستلام، عن طريق الهاتف المحمول وخلافه.
- دعم شفافية الجهات الحكومية عن طريق نشر نتائج التوظيف، ميكنة إجراءات إصدار التصاريح، وإرسال إخطارات إلى بوابة المشتريات الحكومية عن طريق الهاتف المحمول.

قنوات تقديم الخدمات

• بوابة الحكومة المصرية www.egypt.gov.eg

منذ إطلاق بوابة الحكومة المصرية رسمياً عام 2004، يتم إتاحة العديد من الخدمات الحكومية من خلالها، وكذلك يتم ربطها بالمواقع الإلكترونية لمختلف الجهات الحكومية والمحافظات. ويهدف البرنامج إلى إضافة خصائص جديدة للبوابة مثل إتاحة خاصية التوقيع الإلكتروني، وذلك بهدف ضمان كفاءتها وفعاليتها ، ولتحقيق رضا المستخدمين من مواطنين وأجانب وأعمال، ولتلبية للطلب المتنامي على الخدمات الحكومية الإلكترونية.

هذا ويتم تطوير البوابة بشكل مستمر للتوافق مع معايير UNPAN الدولية (شبكة الأمم المتحدة الإلكترونية لمؤسسات بناء القدرة الإقليمية في مجال الإدارة العامة والمالية)، مما يحسن من مركز الحكومة المصرية بين مختلف دول العالم. وقد تم تقديم مقترحات لتطوير المواقع الإلكترونية لعدد من الوزارات خلال عام 2010، بدءاً بوزارة الصحة، والتعليم، والمالية، والقوى العاملة والتضامن الاجتماعي.

• شبكات الهاتف المحمول

تقوم مشروعات البرنامج كذلك بإتاحة الخدمات على الواب WAP وعبر الرسائل القصيرة (وتتضمن إرسال طلبات الحصول على الخدمات عن طريق رسائل قصيرة يتم إرسالها إلى الجهات المقدمة للخدمات).



• مراكز اتصال الحكومة المصرية 19468 - 19GOV

ويخدم مركز الاتصال 19468 40 جهة حكومية. كما تم إنشاء مراكز اتصال لدى الجهات التي تقدم بعض الخدمات الحكومية مثل 19984.



• منافذ تقديم الخدمات الجماهيرية

وتوفر منافذ تقديم الخدمات الجماهيرية خدماتها للمواطنين حيث يتقدم إليها المواطن بالمستندات المطلوبة ونيابة عنه يقوم مقدم الخدمة بالتعامل مع الجهة الحكومية المختصة للحصول على الوثائق المطلوبة وتسليمها للمواطن بالأسلوب الذي يناسبه. وفيما يلي بيان بالمنافذ المختلفة لتقديم الخدمات:

- 500 مركز خدمات جماهيرية
- 200 مكتب بريد
- 6 مراكز بالتجمعات المهنية والاجتماعية (النوادي، الجامعات، النقابات... الخ)
- 500 مركز بنظام الفروع بالتعاون مع شركات القطاع الخاص
- 130 من شباب الخريجين ومراكز القطاع الخاص والجمعيات الأهلية
- تطبيقات الشباك الواحد (38 محكمة، إلى جانب المراكز التكنولوجية الخاصة بالأحياء بمشروع المحليات)



1. خدمات المحاكم وإجراءات التقاضي

تعمل وزارة الدولة للتنمية الإدارية بالتعاون مع وزارة العدل على الارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة للمواطنين من خلال مشروع تطوير إجراءات التقاضي وذلك في إطار منظومة متكاملة لتطوير مرفق العدالة. ويهدف المشروع إلى تطوير نظام إدارة الدعاوي وتبسيط الإجراءات الإدارية بالمكاتب الخلفية، من أجل الارتقاء بمستوى الخدمات. كما سيؤدي نجاح المشروع إلى تعزيز إنفاذ القانون وزيادة الثقة في سرعة الحسم القضائي مما سيترتب عليه رفع القدرة التنافسية لمصر.



آليات التنفيذ:

- مراجعة وإعادة تصميم وتوثيق دورات عمل إجراءات التقاضي وتنفيذ الأحكام
- إنشاء نظم معلومات لإدارة الدعاوي والإجراءات الإدارية داخل الجهات المعنية ونظم معلومات مماثلة يتم إدارتها بواسطة مركز المعلومات القضائي في إطار شبكة لمعلومات إجراءات التقاضي، تضم عدداً من الشبكات الفرعية للمستويات القضائية المختلفة والجهات المساندة (مصلحة خبراء العدل، مصلحة الطب الشرعي، مصلحة الشهر العقاري والتوثيق)
- إنشاء قاعدة بيانات قومية للأحكام القضائية
- ربط الأحكام القضائية مع آليات المتابعة لتنفيذ الأحكام
- إنشاء نظام أرشيف إلكتروني لوثائق القضايا المختلفة
- تطوير وتجهيز المنشآت والأبنية ورفع مستوى كفاءة العنصر البشري بالإضافة إلى تطوير بيئة العمل على مستوى جميع الجهات المشاركة
- تقديم خدمات المحاكم بدرجاتها المختلفة للمواطن من خلال نظام الشباك الواحد
- إتاحة خدمات المحاكم من خلال بوابة خدمات الحكومة المصرية

● محكمة النقض

تم الانتهاء من مراجعة دورات العمل المعنية وتيسير الإجراءات وإعلانها وتدقيق البيانات وذلك من أجل تحقيق أعلى معدلات للشفافية. وقد نتج عن ذلك تقليل متوسط الفترة الزمنية المطلوبة للحصول على بعض الخدمات بالإضافة إلى تطوير آليات لقياس معدل الأداء. كما تم إنجاز التالي:

- إنشاء منفذ لتقديم الخدمات للمواطنين بالمحكمة (نظام الشباك الواحد)
- بناء موقع رسمي للمحكمة
- إنشاء بريد إلكتروني لقضاة المحكمة
- إتاحة خدمات محكمة النقض من خلال بوابة خدمات الحكومة المصرية وفقاً للجدول التالي:

تطوير خدمات المحاكم - محكمة النقض		
نوع الخدمة	خدمات القسم المدني	خدمات القسم الجنائي
الاستعلام عن	ما تم في وقف التنفيذ	وجود طعن لحكم أول أو ثاني درجة
	ما تم في طعن	ما تم في وقف التنفيذ
	قرار جلسة	ما تم في طعن
	رقم طعن بمعرفة أطرافه	قرار جلسة
	موقف ضم الملفات والإعلان	رول جلسة
	رول جلسة	رقم طعن بمعرفة أطرافه
	وجود طعن لحكم أول أو ثاني درجة	تاريخ جلسة جنايات موضوعي
	تاريخ جلسة	متابعة حركة ملف الدعوى
	متابعة حركة ملف الدعوى	
الاطلاع على	صورة من صحيفة الطعن	صورة من تقرير الطعن
	صورة من حوافز المستندات	مذكرة الأسباب
		صورة من مرفقات القضية
		الأحكام
الحصول على	شهادة بحدوث طعن من عدمه	شهادة بما تم في الطعن
	شهادة بما تم في الطعن	شهادة بما تم في وقف التنفيذ
	شهادة بما تم في وقف تنفيذ	صورة تنفيذية أولى من الأحكام
	صورة تنفيذية أولى من الأحكام	صورة رسمية من الأحكام
	صورة رسمية من الأحكام	صورة وثيقة من داخل ملف الطعن
	صورة وثيقة من داخل ملف الطعن	الرقم التعريفي
	الرقم التعريفي	

• محاكم الاستئناف

تم تطوير 5 محاكم وهي: القاهرة، الإسكندرية، المنصورة، طنطا، وبنى سويف و 3 مأموريات: شمال القاهرة، القاهرة الجديدة، المحلة الكبرى. كما تمت إتاحة عدد 15 خدمة إلكترونية تفاعلية لمحاكم الاستئناف من خلال بوابة خدمات الحكومة المصرية وفقاً للجدول التالي:

تطوير خدمات المحاكم - محاكم الاستئناف	
رول جلسة	خدمة الاستعلام عن
قرار الجلسة	
وجود استئناف لحكم أو تظلم من قرار	
ما تم في الاستئناف	
متابعة حركة ملف الدعوى	

صورة من صحيفة الاستئناف	خدمة الاطلاع على
صورة من مستندات الاستئناف وبياناته	
الأحكام	
صورة من تقرير خبير	
متابعة الطلبات المقدمة	
شهادة بحدوث استئناف من عدمه	خدمة الحصول على
صورة رسمية من الأحكام	
شهادة بما تم في استئناف	
نوع محدد من الشهادات	
صورة تنفيذية أولى من الأحكام	
الرقم التعريفي	

• المحاكم الابتدائية

تم تطوير 19 محكمة وهي الإسكندرية، جنوب القاهرة، الجيزة، المنصورة، بنها، الزقازيق، شبين الكوم، طنطا، كفر الشيخ، بني سويف، المنيا، قنا، الأقصر، سوهاج، البحر الأحمر، الإسماعيلية، السويس، بورسعيد، دمياط، و 8 مأموريات وهي دسوق، فوة، بني مزار، طهطا، طما، أخمين، جرجا، المحلة الكبرى. كما تمت إتاحة 35 خدمة للمحاكم الابتدائية من خلال بوابة الحكومة المصرية طبقاً للجدول التالي:

تطوير خدمات المحاكم - المحاكم الابتدائية		نوع الخدمة
الخدمات		
رقم دعوى بأسماء الخصوم	توزيع الدوائر وأيام الانعقاد	الاستعلام عن
رول جلسة	أمر وقتي	
وجود استئناف في حكم جزئي	وديعة	
الدعاوى المحالة من محاكم أخرى	تقليسة	
الدعاوى المنضمة	تاريخ وقرار جلسة وما تم في دعوى	
قرارات الإحالة لدعوى معينة	موقف مطالبة	
حكم دعوى	مذكرات الدعوى	الاطلاع على
صورة من حوافض المستندات	صورة من صحيفة الدعوى	
تقرير خبير	مستند من ملف الدعوى	
صورة وثيقة خاصة بمقدم الطلب	صحيفة تجديد دعوى من الشطب	الحصول على
صورة تنفيذية من حكم	شهادة بالتظلم من أمر وقتي	
صورة رسمية من حكم في دعوى	شهادة بإشهار إفلاس	
صورة من صحيفة الدعوى	الرقم التعريفي	
صورة من تقرير خبير	طلب إنشاء رقم تعريفي جديد	
صورة من صحيفة الاستئناف	تخليق كلمة مرور	
شهادة بما تم في قضية	صورة وثيقة خاصة بمقدم الطلب	
شهادة بحدوث الاستئناف من عدمه		

• محاكم/ نيابات الأسرة

تم تطوير 20 محكمة أسرة وهي بولاق، لموسكي، الأزبكية، روض الفرج، باب الشعرية، الدرب الأحمر، الجمالية، شبرا، الخليفة، الويلي، مدينة نصر، مصر القديمة، السيدة زينب، مصر الجديدة، الزيتون، عين شمس، البساتين، عابدين، المعادي، حلوان. وقد تمت إتاحة خدمات محاكم الأسرة من خلال بوابة الحكومة المصرية طبقاً للجدول التالي:

تطوير خدمات المحاكم - محاكم/ نيابات الأسرة

نوع الخدمة	خدمات الولاية على النفس	خدمات الولاية على المال
الاستعلام عن	رقم القضية بأسماء الخصوم	رقم دعوى بمعرفة ناقصي وعديمي الأهلية
	رول وقرار وتاريخ جلسة وما تم في قضية	رقم دعوى بمعرفة صاحب المال
	الدعاوى المحالة من محاكم أخرى (برقم الدعوى)	رقم دعوى بمعرفة النائب القانوني (الولي والوصي والقيم..)
	الدعاوى الضامة أو المنضمة	قرار جلسة وما تم في دعوى
	رقم دعوى ضمن رقم ملف أسرة	قرارات الصرف بأمر المحكمة
	موقف مطالبة	الطلبات والعرائض لقضية
	المستندات المرفقة بدعوى	رقم دعوى بمعرفة الرقم القديم
		المستندات المرفقة بدعوى
		رول جلسة
		صورة صحيفة الدعوى
الاطلاع على	صورة تقرير خبير	صور مستندات الدعوى
	صور مستندات الدعوى	صور الأحكام
	على صور الأحكام	متابعة حركة ملف دعوى
	صورة رسمية من حكم	شهادة بما تم في قضية
	صورة وثيقة خاصة بمقدم الطلب	صورة رسمية من حكم
الحصول على	صورة رسمية من صحيفة الدعوى	صورة من تقرير خبير
	صورة من تقرير خبير	صورة وثيقة من ملف القضية
	شهادة بما تم في القضية (من واقع الجدول)	شهادة بعدم حدوث حجر
	شهادة تفيد حصول اعتراض من عدمه	

• ميكنة محاضر الجلسات

يهدف المشروع إلى ميكنة وتسجيل محاضر الجلسات بالمحاكم بنوعياتها المختلفة لتلافي أخطاء التسجيل اليدوي وصعوبة قراءة خط اليد مع ضمان سهولة البحث عن تلك المحاضر واسترجاعها. وقد تمت ميكنة عدد 73 قاعة جلسات بالمحاكم بأنواعها المختلفة: ابتدائي، جزئي، اقتصادي، أسرة.



تطوير خدمات المحاكم - ميكنة محاضرات الجلسات				
المنفذ خلال عام 2010		إجمالي المنفذ حتى ديسمبر 2010		نوع المحكمة
عدد القاعات	المحكمة	عدد قاعات الجلسات	عدد المحاكم	
4	كفر الشيخ	93	8	المحاكم الابتدائية
8	المنصورة			
5	دمياط			
4	السويس			
22	جنوب القاهرة			
12	الجيزة			
10	الزقازيق			
5	الإسماعيلية			
3	محكمة السويس الجزئية	10	5	المحاكم الجزئية
3	محكمة الأربعين الجزئية			
2	محكمة الإسماعيلية الجزئية (مركز)			
1	محكمة الإسماعيلية الجزئية بندر			
1	مصر الجديدة الجزئية			
2	المحكمة الاقتصادية بالقاهرة	2	1	المحاكم الاقتصادية
2	محكمة الأسرة ببناها	2	1	محاكم الأسرة
84	15	107	15	إجمالي

• الشهر العقاري والتوثيق

تم تطوير مكتبي الشهر العقاري بالجيزة وشمال القاهرة، وهناك مكتبان توثيق تحت الإنشاء وهما الأهرام ومصر الجديدة. وتمت إتاحة خدمات مكاتب الشهر العقاري والتوثيق من خلال بوابة الحكومة المصرية طبقاً للجدول التالي:

تطوير خدمات المحاكم - الشهر العقاري والتوثيق	
خدمات التوثيق	خدمات الشهر العقاري
التأكد من سريان توكيل (دفاتر الفهارس)	الاستعلام عن أطراف محرر مشهر
الاستعلام عن أطراف توكيل (دفاتر الفهارس)	الاطلاع على أصل محرر مشهر
الاطلاع على أصل التوكيلات العامة	الاطلاع على التأشيرات الهامشية
الاطلاع على أصل دفتر التوثيق	الحصول على شهادات عقارية (إيجابية / سلبية)
الحصول على دفتر إثبات تاريخ المحررات العرفية	الحصول على صورة رسمية من محرر مشهر
الحصول على صورة رسمية من توكيل عام	الحصول على شهادة من التأشيرات الهامشية
الحصول على شهادة من دفتر إثبات تاريخ المحررات العرفية	متابعة الطلبات المقدمة
الحصول على شهادة من دفتر التصديق على التوقيعات	
متابعة الطلبات المقدمة	

2. خدمات المواطنين بالمحليات

يهدف المشروع في المقام الأول إلى تطوير الخدمات التي تقدم للمواطنين من خلال أجهزة الإدارة المحلية بالمحافظات بحيث تتم بصورة حضارية وسريعة ودقيقة. هذا بالإضافة إلى رفع كفاءة الأداء وإحكام السيطرة وتحسين أسلوب الرقابة وتوفير رؤية دقيقة لتعاملات المواطنين بالمحليات وتحقيق التكامل والترابط بين الخدمات الحكومية المختلفة.



أولاً: المراكز والمدن والأحياء

تطوير هذه المواقع يتضمن تأسيس مراكز تكنولوجية حضارية لخدمة المواطنين تشتمل على صالات انتظار للمواطنين، وشبابيك موحدة لتقديم الخدمة، مع نظام آلي لتسجيل طلبات المواطنين ومتابعة ملفاتهم داخل الإدارات بصفة مستمرة بما يضمن سرعة أداء الخدمات ودقتها مع أحكام الرقابة على دورات العمل والاحتفاظ بقواعد بيانات محدثة عن التراخيص المختلفة التي يتم إصدارها وكذلك معدلات أداء العاملين.

ويصل عدد الخدمات التي تقدم من خلال هذه المراكز إلى نحو 92 خدمة، تتنوع وفقاً للناطق الجغرافي للمحافظة ومنها :

- تراخيص البناء (إنشاء - تعديل - تعليية....الخ)
- التراخيص المحلات
- المرافق (تصاريح الحفر)
- الإشغالات
- طلبات وشكاوى المواطنين
- الإيرادات
- التحصيل (الخزينة)

خلال عام 2010 تم التشغيل الفعلي لـ 8 مراكز تكنولوجية ليصل عدد المراكز إلى 85 مركزاً بـ 27 محافظة. أنشئت هذه المراكز في مدن أسوان وإطسا وإبشواي في محافظة المنوفية ومدينتي ناصر وببا في بني سويف ومدن دمنهور وأوسيم ومنشأة القناطر.

• تدريب العاملين بالمراكز التكنولوجية :

تم تدريب وتأهيل وتنمية مهارات 1380 متدرّباً من العاملين بالأحياء والمدن بالمحافظات ليصل العدد الكلي إلى 4964 متدرّباً منذ بدء المشروع في عام 2004 وحتى نهاية عام 2010.

ويتم تدريب وتأهيل العاملين بكل حي / مدينة على ثلاثة مستويات:

- التدريب الأساسي: يتم فيه تدريب 50 من العاملين بكل حي/ مدينة على البرامج الأولية للحاسب الآلي
- التدريب المتقدم : يتم فيه تدريب 5 من العاملين بكل حي/ مدينة على برامج متقدمة للتعامل مع الحاسب الآلي بالإضافة إلى صيانة الأجهزة والمعدات والبرامج
- التدريب على التطبيقات : يتم فيه تدريب جميع العاملين بالمراكز التكنولوجية والإدارات الخدمية بالحي كل في تخصصه على تطبيقات النظام ومدخلاته ومخرجاته.

ثانياً: البوابات الإلكترونية للمحافظات

يهدف بناء هذه البوابات إلى إقامة حلقة اتصال مستمر بين أجهزة الإدارة المحلية للمحافظات (تنفيذية - شعبية - أهلية) وبين المواطنين من أجل تحقيق قدر أكبر من التفاعل وذلك عن طريق إطلاع زائري البوابة على كافة الأنشطة والأخبار الخاصة بالمحافظة. وتتيح بوابات المحافظات كذلك بعض الخدمات المحلية إلكترونياً وبطريقة ميسرة، كما تعرض فرص الاستثمار المتاحة وتقدم خدمات متميزة للمستثمرين من أجل التواصل مع المستثمر المصري والأجنبي.

وخلال عام 2010 تم وضع تصميم موحد لاستخدامه عند تنفيذ بوابات المحافظات وتم بالفعل تحديث بعض البوابات التي سبق إطلاقها قبل عام 2010 حتى تتوافق مع هذا التصميم الجديد.

وفيما يلي قائمة بالبوابات الإلكترونية التي تم تنفيذها وتشغيلها خلال عام 2010:

العدد	المحافظة	الموقف	البوابة
10	الجيزة	تشغيل فعلي	www.Giza.gov.eg
	الفيوم	تشغيل فعلي	www.fayoum.gov.eg
	شمال سيناء	تشغيل فعلي	www.NorthSinai.gov.eg
	بورسعيد	تشغيل فعلي	www.PortSaid.gov.eg
	الإسماعيلية	تشغيل فعلي	www.Ismailia.gov.eg
	الإسكندرية	تشغيل فعلي	www.Alexandria.gov.eg
	القاهرة	تشغيل فعلي	www.Cairo.gov.eg
	بني سويف	تشغيل فعلي	www.BeniSuef.gov.eg
	قنا	تشغيل فعلي	www.Qena.gov.eg
	أسوان	تشغيل فعلي	www.Aswan.gov.eg



ثالثاً: الخدمات الإلكترونية للمديريات النوعية

يتم تقديم عدد من الخدمات الإلكترونية للمديريات النوعية والجمعيات الأهلية من خلال البوابات الإلكترونية للمحافظات وبوابة خدمات الحكومة المصرية عن طريق استيفاء نماذج الكترونية لتسجيل طلبات المواطنين وتحميل صور مستنداتهم إلكترونياً وإرسالها عبر الانترنت. بعد ذلك تقوم الجهات المختصة بمتابعة الطلبات وتنفيذها توفيراً لوقت المواطن بحيث لا يضطر للذهاب إلى الإدارة المختصة، كما يمكنه متابعة حالة الطلب من خلال البوابة الإلكترونية. ويتم تسليم التصديق بأداء الخدمة بواسطة البريد المصري أو من خلال مكتب تأدية الخدمات بالجهة وذلك طبقاً لرغبة المواطن.

والجدير بالذكر أن إنشاء قواعد بيانات محدثة عن الطلبات المختلفة يتيح استخراج العديد من التقارير الإحصائية عن عدد الخدمات المقدمة للمواطنين بمختلف أنواعها بالإضافة إلى متابعة أداء العاملين عليها.

وفيما يلي بيان بما تم تنفيذه خلال العام 2010:

حي	عدد المواقع		المحافظة	عدد الكيانات (المواقع)	عدد المحافظات المنفذ بها المشروع
	مركز ومدينة	مديرية			
البيساتين		الإسكان والمرافق	القاهرة (42)	60	2
الخليفة		الأوقاف			
الزاوية الحمراء		التربية والتعليم			
الزيتون		التضامن الاجتماعي			
الساحل		التموين والتجارة الداخلية			
السلام 1		التنظيم والإدارة			
السلام 2		الزراعة			
السيدة زينب		الشباب والرياضة			
الشرابية		الصحة والسكان			
القبة		الطب البيطري			
المرج		الطرق والنقل			
المطرية		القوى العاملة والهجرة			
المقطم					
الموسكى					

المنزهة الوايلي باب الشعرية بولاق دار السلام روض الفرج شبرا شرق م نصر عابدين عين شمس غرب القاهرة غرب م نصر مصر الجديدة مصر القديمة منشأة ناصر وسط القاهرة					
	إبشواى إطسا يوسف الصدىق سنورس طامية الفيوم	الإسكان والمرافق الأوقاف التربية والتعليم التضامن الاجتماعي التموين والتجارة الداخلية التنظيم والإدارة الزراعة الشباب والرياضة الصحة والسكان الطب البيطري الطرق والنقل القوى العاملة والهجرة	الفيوم (18)		

• تم تدريب 151 من العاملين بالمشروع بمحافظة القاهرة - الفيوم

3. خدمات حجز التذاكر

توفر بوابة الحكومة المصرية على الإنترنت خدمات حجز التذاكر لعدد من الجهات:

- تذاكر قطارات الهيئة القومية لسكك حديد مصر: توفر البوابة خدمة حجز تذاكر القطارات ذهاب / عودة وحجز متعدد لخطوط سكك حديد الوجهين البحري والقبلي.

• تذاكر أتوبيسات الشركة القابضة للنقل البحري والبري: توفر البوابة حجز تذاكر أتوبيسات الشركات التابعة للشركة القابضة للنقل البحري والبري (وجه قبلي - شرق الدلتا - غرب ووسط الدلتا) مع إتاحة عرض خريطة للمقاعد داخل الأتوبيس لاختيار المقاعد المناسبة. كما تمت إتاحة الحجز حتى 24 ساعة قبل قيام الرحلة من خلال بوابة الحكومة المصرية على شبكة الإنترنت ولأي عدد من التذاكر للرحلة الواحدة وذلك بالنسبة لتذاكر الأتوبيسات التابعة للشركة القابضة للنقل البحري والبري.

جاري العمل على إتاحة خدمة الحجز ذهاب وعودة والحجز المتعدد وكذلك الحجز لرحلة كاملة باستخدام وصلات متعددة من خلال شركات النقل التابعة للشركة القابضة مرة واحدة. ومن المنتظر إطلاق الخدمات الجديدة خلال الربع الأول من عام 2011 مثل السداد الإلكتروني على الإنترنت عن طريق كروت الائتمان وإرسال معلومات الحجز عن طريق البريد الإلكتروني للمستخدم حيث يمكنه طباعتها مما يتيح له التوجه مباشرة للقطار أو الأتوبيس عند موعد السفر ومعه معلومات الحجز.

• تذاكر دار الأوبرا المصرية ومسارح الدولة: من خلال البوابة يمكن الاستعلام عن الحفلات ومواعيدها، والحجز والدفع الإلكتروني لتذاكر عروض دار الأوبرا المصرية بجميع القاعات بالقاهرة والإسكندرية لجمهور الأوبرا. ويتم حالياً العمل على إتاحة حجز تذاكر مسارح الدولة المختلفة أسوةً بدار الأوبرا المصرية من خلال بوابة الحكومة المصرية على الإنترنت.

4. خدمات بوابة الوظائف الحكومية www.jobs.gov.eg



يهدف المشروع إلى تحقيق الشفافية في مجال التوظيف الحكومي حيث يتم الإعلان عن الوظائف الحكومية الشاغرة من خلال بوابة الحكومة المصرية (قرار وزير الدولة للتنمية الإدارية رقم 7 لعام 2010).

من خلال البوابة يستطيع راغب التقدم للوظيفة الحكومية الشاغرة تسجيل بياناته وإرسالها إلى قاعدة بيانات بوابة الوظائف الحكومية والقوى العاملة كما يمكنه البحث عن الوظائف في كل من بوابة الوظائف الحكومية وبوابة توظيف القوى العاملة ويمكنه كذلك التقدم للالتحاق بالوظائف الشاغرة. وتقدم البوابة خدمة أخرى لراغبي التوظيف وهي إرسال نشرة دورية للوظائف المعلن عنها على البريد الإلكتروني وللمشتركين في خدمة الرسائل القصيرة .

كما تقدم البوابة عدة خدمات للجهات الإدارية التابعة للدولة مثل تسجيل الإعلان عن وظائف شاغرة لدى الجهات الحكومية واستعراض واختيار المرشحين لفرص العمل الحكومية وكذلك إعلام من وقع عليهم الاختيار للتعيين (نتائج التعيين).

• كما تقوم بربط تلك الجهات بكل من بوابة توظيف القوى العاملة وبوابة الوظائف الحكومية.

وتقوم وزارة الدولة للتنمية الإدارية بمتابعة أداء البوابة من خلال عدة تقارير دورية توضح عدد إعلانات الوظائف الحكومية الشاغرة، الأشخاص المعلن عن نتيجتهم، ... الخ.

إحصائيات استخدام بوابة الوظائف الحكومية (مارس - أكتوبر 2010)	
عدد الأفراد طالبي العمل	3007 فرد
عدد الوظائف التي تم طرحها	726 وظيفة
عدد الأشخاص المعلن عن نتيجتهم	581 فرد
عدد الجهات التي استخدمت البوابة للنشر عن الوظائف المتاحة لديها	18 وزارة 71 جهة حكومية

5. خدمات منظومة إدارة علاقات المواطنين

يتيح مشروع إدارة علاقات المواطنين قناة اتصال فعالة بين المواطن والجهاز الإداري للدولة: فمن خلاله يقوم المواطن بالاستعلام عن أية معلومات أو إجراءات لازمة للحصول على خدمة ما، ويمكنه كذلك التقدم بشكوى من وحدة إدارية أو التظلم من عدم الحصول على خدمة بالأسلوب المناسب. ويتم توفير شاشات متخصصة لتسجيل الاستفسارات أو الشكاوى ومتابعتها لدى الجهات المسؤولة المشاركة في النظام.

• مركز اتصال الحكومة المصرية 19GOV - 19468

ويتميز بإتاحة الخدمة لجميع المواطنين، سواء القادرين على التعامل مع الحاسب الآلي أو الذين لا يملكون مهارة استخدامه، حيث يقوم أفراد مدربون بالرد على المواطن وتسجيل شكواه أو الاستفسار المطروح والرد عليه في الحال إذا توافرت المعلومة في ذلك الحين، أو الرجوع إليه والرد عليه لاحقاً بعد الانتهاء من بحث الشكوى والبت فيها.

هذا وقد قام فريق عمل المشروع خلال عام 2010 بالمشاركة في إنشاء وتشغيل العديد من مراكز الاتصال بدءاً من اختيار العاملين وتدريبهم ومتابعتهم وتقييمهم والمشاركة في تجهيز المراكز وإعدادها للعمل، بالإضافة إلى إدراج الخدمات الخاصة بالجهات في نظام إدارة علاقات المواطنين الخاص بالحكومة المصرية.

• إحصائيات مراكز الاتصال ونظام إدارة علاقات المواطنين

إحصائيات مراكز الاتصال 2010 المكالمات الهاتفية				
عدد المكالمات التي تم الرد عليها (بالألف)	عدد المكالمات الواردة (بالألف)	الخدمة	رقم التليفون	مراكز الاتصال
615	660	خدمات متنوعة - شكاوي - مقترحات	19468 19GOV	مركز اتصال الحكومة
185	200	خدمة التنسيق		
10.2	10.8	خدمة الحجج 2010		
39	50	النقل		
839	910		الإجمالي	

إحصائيات نظام إدارة المواطنين (CRM) 2010

الرسائل الورقية والإلكترونية

عدد الحالات التي تم الانتهاء منها (بالآلاف)	عدد الحالات الواردة (بالآلاف)	نظام إدارة المواطنين (CRM)
200	210	خدمة المواطنين - خدمات الحكومة الإلكترونية
19	17	وزارة الداخلية (عبر الإنترنت فقط)
8	20	وزارة التضامن الاجتماعي
11.5	12	وزارة الدولة للتنمية الإدارية
62	62	الهيئة القومية لسكك حديد مصر
281.5	304	الإجمالي

6. خدمات التعليم

• مشروع التنسيق الجامعي

تقدم خدمة التنسيق للالتحاق بالجامعات إلكترونياً بالكامل للعام الثالث على التوالي بعد إلغاء نظام التقديم اليدوي الورقي منذ العام الدراسي 2006 / 2007. ويستفيد من هذه الخدمة كل من طلبة الثانوية العامة والدبلومات الفنية (ثانوي صناعي وتجاري وزراعي) والشهادات المعادلة (سواء من داخل أو خارج الجمهورية) وطلبة الأزهر الشريف. وتشمل خدمات: استيفاء استمارات التقدم للتنسيق

- التحويل بين الجامعات والكليات والمعاهد
- تعديل الرغبات خلال الفترة المحددة لمرحلة التنسيق الخاصة بالطالب المتقدم
- نشر نتائج التنسيق على الموقع وإبلاغ الطالب بها عن طريق رسائل قصيرة على المحمول والبريد الإلكتروني
- ربط بيانات الطلاب ببيان الحافز الرياضي الصادر من وزارة التربية والتعليم والمجلس القومي للرياضة



ويتم إرسال بيانات الطلاب إلى الكليات إلكترونياً بعد الانتهاء من أعمال التنسيق، وطباعة أرقام سرية لهم على كروت خدش لتسهيل الدخول على النظام وتسجيل الرغبات بشكل آمن.

• نظام إدارة المدارس

يهدف البرنامج إلى توفير قاعدة بيانات كاملة بكل التلاميذ في المدارس المصرية وتمكين الأسر من متابعة العملية التعليمية. ويتم بناء قواعد بيانات على مستوى المدارس تسجل بها بيانات الطلاب الشخصية والدراسية (الحضور اليومي - درجاتهم في الاختبارات - الأنشطة المدرسية)، ثم يتم ربط بيانات المدارس المختلفة بالإدارات التعليمية ثم المديرية ثم المحافظات فالوزارة.

وقد بدأ بالفعل تشغيل نظام خدمة إدارة المدارس في محافظتي الإسكندرية وأسيوط تمهيداً لتعميم النظام في جميع محافظات الجمهورية خلال ثلاث سنوات. كما تم ربط جميع مدارس المحافظتين (3000 مدرسة)، وسيتم ذلك ربط باقي مدارس الجمهورية بمعدل 1000 مدرسة شهرياً.

7. خدمات الهيئة المصرية للضرائب

يهدف المشروع إلى إتاحة الخدمات المتعلقة بسداد ضرائب الدخل والمبيعات للمواطنين والشركات، على بوابة الحكومة المصرية، بالتعاون بين وزارة التنمية الإدارية ووزارة المالية. وتشمل خدمات:

- تقديم إقرار ضريبة المبيعات
- استعلام عن قيمة الضرائب المستحقة
- تقديم ومتابعة طلب استخراج بدل فاقد / تالف من شهادة التسجيل
- استعلام عن التظلمات والأقساط
- استعلام عن قيمة ضرائب سلع الجدول
- متابعة إقرارات ضريبة المبيعات المقدمة من خلال البوابة
- متابعة إقرارات سلع الجدول المقدمة من خلال البوابة

8. خدمات وزارة الاستثمار

تعمل وزارة التنمية الإدارية بالتعاون مع وزارة الاستثمار على تطوير جميع الخدمات المقدمة للمستثمر من خلال:

- دراسة دورات العمل بهدف تقليل عدد الإجراءات المتبعة والوقت اللازم لإتمام الخدمة
- إتاحة الخدمات من خلال شبكة الإنترنت

وقد انعكس هذا التطوير إيجابياً على الترتيب العام لمصر في التقارير الدولية التي تقيس درجة سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في دول العالم. على سبيل المثال، تقرير Doing Business 2010 Report – International Finance Corporation – World Bank Group الصادر من احدي المؤسسات التابعة لمجموعة البنك الدولي ويتناول البيئة الإجرائية المنظمة لأنشطة الأعمال في 183 دولة.

يقارن التقرير المؤشرات المختلفة مع المتوسطات الإقليمية ومتوسط الدول المرتفعة الدخل من الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD). ووفقاً لإصدار 2010، صنفت مصر في قائمة الدول العشر الأكثر إصلاحاً للبيئة الإجرائية لممارسة الأعمال حيث تقدم ترتيبها الخاص بمؤشر إجراءات بدء المشروعات (Starting Business) إلى المركز 24، مقابل المركز 43 في تقرير عام 2009.

• ميكنة تأسيس الشركات - هيئة الاستثمار GAFI

تم إطلاق المرحلة الأولى من مشروع "تأسيس شركات الاستثمار عن بعد من خلال الإنترنت" عن طريق بوابة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة وكذلك بوابة الحكومة الإلكترونية حيث يُتاح للمستثمر إنشاء شركة - أياً كان نوعها (فردية - توصية - مساهمة... الخ) عن طريق البوابة الإلكترونية للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة أو بوابة الحكومة الإلكترونية. وتتم الإجراءات دون الحاجة إلى الذهاب إلى الهيئة سوى لدفع الرسوم واستلام قرار التأسيس الذي يُحدد مواعده الكترونياً في خلال 48 ساعة. وجاري حالياً الانتهاء من المرحلة الثانية من المشروع، تلك المرحلة الخاصة بإتاحة خدمة السداد الإلكتروني لمصاريف التأسيس من خلال البوابة.

• خدمات صندوق دعم التمويل العقاري

تم بناء بوابة لصندوق ضمان ودعم التمويل العقاري لتشمل تقديم خدمات الاستفسارات وتحميل النماذج الخاصة بتعامل الصندوق مع الراغبين في الاستفادة من خدماته. وتتيح هذه البوابة كذلك تقديم الطلبات إلكترونياً على الإنترنت، مرفق بها المستندات المطلوبة، حيث يمكن لطالب الخدمة الاستعلام عن موقف الطلب المُقدم أيضاً من خلال البوابة، دون الاتصال أو الذهاب إلى مقر الصندوق.

البوابة تم إطلاقها بنجاح على شبكة الإنترنت في الربع الأول من عام 2010، ويمكن الوصول إليها من خلال بوابة الحكومة الإلكترونية أيضاً.

• بوابة الأعمال www.business.gov.eg



جاري حالياً الإعداد لإطلاق بوابة الأعمال في نسختها الجديدة لتحل محل البوابة الحالية. البوابة الجديدة ستقدم جميع المعلومات والبيانات والإحصائيات الخاصة ببيئة الأعمال في مصر، وكذلك المستندات الحكومية اللازمة لأي تعاملات حكومية، بالإضافة إلى جميع الأدلة الحكومية. وتستهدف هذه البوابة صغار ومتوسطي المستثمرين وأصحاب الأعمال حيث تهيئ وتشرح جميع الإجراءات الحكومية التي قد تتطلبها مجريات العمل. وتقوم وزارة الدولة للتنمية الإدارية بالتنسيق مع جميع الجهات الحكومية التي قد يحتاج أصحاب الأعمال وصغار المستثمرين للتعامل معها وذلك لتوفير خدمات تلك الجهات على البوابة.

9. خدمات وزارة السياحة:

تتعاون وزارة التنمية الإدارية مع وزارة السياحة لتبسيط الإجراءات وتطوير بوابة لخدمات وزارة السياحة للمواطنين وشركات السياحة، مع تشغيل خدمات المرشدين السياحيين كمرحلة أولى من المشروع. ويهدف المشروع إلى إضافة الخدمات التالية للبوابة في المرحلة المقبلة:

- خدمات الحج والعمرة
- تراخيص الشركات السياحية
- تراخيص موافقة رحلات خارجية

- تصاريح المنافذ الجمركية
- تصاريح عمل الأجانب (العاملين بالشركات ومراكز الغوص)
- تراخيص مراكز الغوص
- كاريهات الغرف السياحية
- كاريهات السائقين
- تراخيص فنادق ومحلات سياحية
- تراخيص عاديات و سلع سياحية
- تراخيص النقل السياحي
- تصاريح سفر مركبات للخارج
- تصاريح الترجمة، وتصاريح خارج المنطقة (للمرشدين الأجانب)
- تخصيص أراضي للمستثمرين
- تصاريح بيئة

10. منظومة المرور

يعتبر المشروع القومي لتطوير أنظمة المرور في جمهورية مصر العربية من المشاريع الهامة والحيوية حيث يهدف إلى تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين عن طريق تطوير أنظمة وبرمجيات متخصصة لإدارة البيانات والمعلومات الخاصة بتسجيل المركبات وتراخيص السائقين وتحصيل الغرامات الصادرة ضدهم. كما تتضمن المنظومة إتاحة بعض خدمات المرور على بوابة الحكومة المصرية والتي تقوم بتوصيل الخدمات للمواطنين في أماكن تواجدهم وذلك من خلال شبكة الإنترنت.

• مراكز المعلومات بالمرور والنيابة

الغرض من إنشاء مراكز معلومات المرور هو تمكين القائمين على النظام بوحدة المرور والنيابة من تداول البيانات مركزياً وبصفة دورية. يعمل المشروع كذلك على تيسير تداول ونقل الملفات الكترونياً بمستداتها السابقة الأرشفة عبر الشبكة الخاصة بالمشروع والتي يقوم بتأمينها وإدارتها فريق عمل متخصص بمركز المعلومات. وفيما يلي بيان بما تم إنجازه في 2010:

1. مركز معلومات المرور:

- تم الانتهاء من جميع الأعمال المدنية لتجهيز مركز معلومات المرور وجاري تنفيذ الأعمال الكهربائية والأعمال الخاصة بشبكة المعلومات الموسعة
- تم تشغيل مركز معلومات مؤقت - لحين الانتهاء من أعمال مركز المعلومات الأصلي - يحتوي على جميع الخوادم الأساسية والتبادلية (Redundant) التي يحتاجها المشروع من إدارة لقواعد البيانات والتطبيقات وبرمجيات الحماية (Firewall - Antivirus) بالإضافة إلى وحدة التخزين المركزية

2. مركز معلومات النيابة:

- قامت النيابة بتنفيذ الأعمال المدنية للمركز وأنهت إدارة المشروع القومي للمرور جميع الأعمال الكهربائية والشبكية
- تم تشغيل مركز المعلومات بكامل طاقته من خوادم أساسية وتبادلية (Redundant) لإدارة قواعد البيانات والتطبيقات وبرمجيات الحماية (Firewall, Antivirus) بالإضافة إلى وحدة التخزين المركزية

• تطبيقات النظام الموحد للمرور

- تعتمد تطبيقات النظام الموحد على ربط جميع مواقع التراخيص (الفرعية والمركزية) والمنافذ الجمركية بمركز معلومات الإدارة العامة للمرور عن طريق شبكة معلومات واسعة النطاق تغطي الجمهورية. يتم ربط هذا المركز بمركز معلومات النيابة العامة وبوابة الحكومة المصرية (الإنترنت).
تمت ميكنة الأعمال الآتية:
- تطبيقات رخص تسيير المركبات (أجرة، نقل بأنواعه، أتوبيس،، إلخ)
- تطبيقات رخص القيادة بأنواعها.
- تطبيقات المخالفات (تسجيل، سداد، التظلم، الرخص المسحوبة)
- تطبيقات التأمين الإجباري

• خدمات الإنترنت على النظام الموحد للمرور

- تم الانتهاء من نشر خدمة الاستعلام عن المخالفات من خلال شبكة الإنترنت على بوابة الحكومة المصرية وذلك لمحافظة القاهرة والجيزة وحلوان و6 أكتوبر.
- ملحوظة: لم يتم تفعيل الخدمات المشار إليها لإجراءات تعاقدية بين هيئة البريد من جهة والجهات المستفيدة (المرور، النيابة) من جهة أخرى وجاري تنسيق هذه الإجراءات.

• تطوير العمل بالوحدات المرورية على النظام الموحد

- تم تطوير العمل في 44 وحدة مرورية ومنفذ جمركي منتشرين في جميع محافظات الجمهورية وذلك ضمن خطة عمل رامية إلى الانتهاء من تطوير جميع وحدات مرور الجمهورية (147 وحدة).
- وفيما يلي بيان بالوحدات التي تم تطوير العمل بها:

1. وحدة مرور اشمون	2. وحدة مرور السادات	3. وحدة مرور شبين الكوم
4. وحدة مرور منوف	5. وحدة مرور الحسينية	6. وحدة مرور الزقازيق
7. وحدة مرور العاشر	8. وحدة مرور ديرب نجم	9. وحدة مرور فاقوس
10. وحدة مرور منيا القمح	11. وحدة مرور المحلة الكبرى	12. وحدة مرور طنطا
13. وحدة مرور سيدي سالم	14. وحدة مرور كفر الشيخ	15. وحدة مرور المنزلة
16. وحدة مرور المنصورة	17. وحدة مرور بلقاس	18. وحدة مرور شربين
19. وحدة مرور دمنهور	20. وحدة مرور رشيد	21. وحدة مرور كفر الدوار
22. وحدة مرور كوم حماده	23. وحدة مرور الحمام	24. وحدة مرور مطروح
25. وحدة مرور دمياط الجديدة	26. وحدة مرور بور فؤاد	27. وحدة مرور بورسعيد
28. وحدة مرور الإسماعيلية	29. وحدة مرور فايد	30. منفذ ميناء السويس
31. وحدة مرور السويس	32. منفذ ميناء نويبع	33. وحدة مرور أبو رديس
34. وحدة مرور الطور	35. منفذ ميناء سفاجة	36. وحدة مرور الغردقة
37. وحدة مرور سفاجا	38. وحدة مرور الفيوم	39. وحدة مرور بني سويف
40. وحدة مرور المنيا	41. وحدة مرور ملاوي	42. وحدة مرور أسيوط
43. وحدة مرور سوهاج	44. وحدة مرور أسوان	

• تطوير العمل بوحدات النيابة المرورية على النظام الموحد

تم تطوير العمل في ثلاثة نيابات مرور بأسبوط والسويس بخلاف وحدات نيابات مرور القاهرة والجيزة والتي يبلغ عددها 25 وحدة وذلك ضمن خطة عمل تهدف إلى الانتهاء من تطوير جميع وحدات النيابة المرورية ومجموعها 76 وحدة. وفيما يلي بيان بالنيابات التي تم تطوير العمل بها:

1. وسط القاهرة	2. العتبة	3. السلام	4. ق.م / القاهرة
5. حلوان والتبين	6. الشرطة	7. الويللي	8. شبرا
9. عين الصيرة	10. مصر الجديدة	11. مدينة نصر	12. النزهة
13. الأميرية	14. العجوزة	15. 6 أكتوبر	16. ق.م / الجيزة
17. الحوامدية	18. فيصل	19. بولاق	20. المعادي
21. الجزيرة	22. الدقي	23. الحكومة	24. السياحة والجمارك
25. الدرجة الأولى			

• منظومة السيويلة المرورية

تسببت الزيادة السكانية وزيادة عدد السيارات في الكثير من الأزمات المرورية وخاصة في أوقات الذروة مما يؤثر سلبا على الحياة اليومية لكل مواطن وعلى الأنشطة السياحية والاقتصادية بالإضافة لما يتكبده الاقتصاد القومي بسبب الزيادة في استهلاك الوقود وما يستتبع ذلك من مشكلات بيئية. من هنا ظهرت الحاجة إلى ضرورة تطوير المتابعة والسيطرة المرورية للمحاور والميادين الرئيسية بما يحقق الإدارة الجيدة لها وسرعة التصرف في الحالات الطارئة من أجل تحقيق السيويلة المرورية وتقليل المدة الزمنية المطلوبة للوصول من مكان إلى مكان. ولتحقيق هذا التطوير كان من الضروري زيادة الاعتماد على الوسائل التكنولوجية الحديثة وتقليل الاعتماد على العنصر البشري وهو ما أخذت به معظم الدول المتقدمة.

الخدمات المقدمة حاليا من غرفة العمليات كالاتي:

- مراقبة تدفق السيارات والكثافة المرورية للمحاور التي تم تركيب وتشغيل الكاميرات عليها
- تقديم 6 نشرات إذاعية عن حالة المرور وتوجيه المواطنين للطرق البديلة يوميا على محطة "راديو مصر" بالإضافة إلى نشرة بالبرنامج العام
- تقديم خدمة الاستعلام المروري للمواطنين من خلال خط تليفون رقم "0121110000"

11. خدمات وزارة الصحة

• بوابة وزارة الصحة

قامت وزارة الصحة بإتاحة خدماتها من خلال الانترنت حيث قامت ببناء أول بوابة إلكترونية لتقديم الخدمات والمعلومات المتعلقة بها لجمهور المواطنين والمجتمع الطبي والعاملين بالوزارة. ويهدف المشروع بشكل أساسي إلى ميكنة خدمات وزارة الصحة مما يقلل التكلفة والجهد اللازمين، وتحقيق الاستفادة القصوى من المعلومات الصحية.



وقد تم البدء في تطوير البوابة لنشرها بحلول نهاية عام 2010، وسيتم نشر المزيد من الخدمات من خلالها في وتوحيد المواقع الإلكترونية المختلفة للجهات التابعة لوزارة الصحة، لتسهيل إجراءات الإدارة والصيانة لتلك المواقع.

• مشروع علاج الوافدين www.medicalcare.gov.eg

تم إطلاق موقع يعنى بعلاج الوافدين في مصر في أكتوبر 2010. ويهدف الموقع إلى تقديم الرعاية للمرضى العرب لضمان حصولهم على أعلى مستوى من الخدمة الطبية وبتكلفة معتدلة وجودة عالية، وذلك منذ لحظة طلب الخدمة الطبية حتى عودة المريض إلى بلده. كما يعد الموقع بمثابة دليل للمريض الراغب في العلاج في مصر، يمدّه بمعلومات عن كافة أوجه الحياة في مصر عبر روابط لمواقع رسمية أخرى، كما يتيح له تقديم طلبات العلاج إلكترونياً. ويتضمن الموقع كذلك دليلاً للمستشفيات التي ترحب وزارة الصحة باستضافة المرضى العرب بها، نظراً لما تملكه من خبرات وإمكانيات. كما يلقي الضوء على بعض المستشفيات الخاصة ذات المستوى المتميز والسمة الحسنة، إضافة إلى معلومات طبية للمرضى وأخبار عن أحوال الصحة والعلاج في مصر.

• مركز أبحاث طب أسنان الإسكندرية

تم إنشاء موقع الكتروني لمركز أبحاث طب أسنان الإسكندرية خلال أكتوبر 2010، بهدف تطوير الخدمات التي يقدمها المركز ولل تواصل مع المواطنين والمجتمع الطبي، إلى جانب إتاحة العديد من خدمات المركز على الانترنت لتسهيل الوصول إليها ، ولرفع مستوى الوعي بصحة الأسنان لدى زوار الموقع الالكتروني.

• خدمات تكليف الأطباء

تتم عملية تكليف الأطباء في وزارة الصحة بمعدل مرتين سنوياً لخريجي جميع الكليات المعنية: طب بشري وطب أسنان وصيدلة وتمريض. ويعتبر مشروع تكليف الأطباء بداية لميكنة جميع الحركات المستقبلية الخاصة بتوزيع جميع التخصصات، ويتم من خلاله توزيع الأطباء على الوحدات الصحية والإدارات والمديريات إلكترونياً عبر الانترنت دون الحاجة لاستيفاء أي استمارات يدوية. ويشمل المشروع تقديم خدمات:

- استقبال الرغبات وتنفيذ حركة التكليف ونياحة الأطباء والتمريض والفنيين المعاونين
 - إتاحة تقديم التظلمات
 - ربط حركات التكليف وقواعد البيانات الخاصة بالجامعات
 - تبسيط دورة عمل تكليف الطبييات المتزوجات وفقاً للتوزيع الجغرافي (مراعاة منطقة السكن منذ البدء بدلاً إعادة التوزيع نتيجة التظلمات المقدمة)
 - إنشاء وتحديث قاعدة بيانات الأطباء في مصر
- ويهدف المشروع خلال المرحلة القادمة إلى إتاحة خدمة الاستعلام عن نتيجة التوزيع باستخدام الرسائل القصيرة على التليفون المحمول، وإضافة خرائط المستشفيات والإدارات الصحية (20 خريطة) التي يتم توزيع الأطباء عليها لتسهيل التعرف على موقعها الجغرافي، وإرسال روابط تلك الخرائط من خلال خدمة الرسائل القصيرة.

12. خدمة تحديد المواقع الجغرافية للجهات الحكومية على بوابة الحكومة المصرية

يهدف المشروع إلى توفير خريطة لمواقع الجهات الحكومية المختلفة التي تقدم خدماتها سواء للمواطنين أو الأجانب أو رجال الأعمال عبر بوابة الحكومة المصرية. وتوفر هذه الخريطة كذلك جميع معلومات الاتصال بتلك الجهات الحكومية، كما يتم ربطها بنماذج طلب تلك الخدمات وذلك حتى يتمكن زوار البوابة من طباعة تلك النماذج واستيفائها، ومن ثم تحديد موقع الجهة مقدمة الخدمة لاستكمال إجراءات الحصول على تلك الخدمات.

ويمكن كذلك الاستفسار عن طرق الاتصال بتلك الجهات من خلال رقم مركز اتصال البوابة 19468. كما يهدف المشروع في المرحلة المقبلة إلى إتاحة تلك الخدمة عن طريق التليفون المحمول.

13. خدمات وزارة الخارجية

يهدف المشروع إلى تطوير بوابة وزارة الخارجية ونظام الأرشيف الإلكتروني للوزارة، إلى جانب ربط القنصليات المصرية بالدول المختلفة بمقر وزارة الخارجية في مصر لتوفير آلية اتصال آمنة. وقد تم بناء قدرات العاملين بمركز معلومات وزارة الخارجية ليتمكنوا من إدارة نظم المعلومات المحدثة. ومن الخدمات المتاحة للمصريين بالداخل والخارج على بوابة الوزارة:

- إرشادات السفر إلى الخارج
 - تجديد جوازات السفر والحصول على الجنسية (المستندات والأوراق المطلوبة)
 - إجراءات الأحوال المدنية والشخصية (قيد المواطنين، زواج، طلاق، وفاة)
 - إجراءات قانونية (التصديقات بأنواعها والتوكيلات)
 - إصدار التأشيرات الخاصة بالجنسيات المختلفة القادمة إلى مصر
- كما يتم الإعداد لإنشاء موقع الكتروني لمؤتمر القمة الإسلامي لتوفير معلومات عن المؤتمر للمواطنين والإعلاميين والدول المشاركة بالقمة. ومن أهم أقسام الموقع عرض دليل الوفود والمركز الإعلامي وإتاحة التسجيل للمشاركة من خلال الموقع الإلكتروني.

14. خدمات الطيران المدني

يهدف المشروع إلى ميكنة خدمات المواطنين بمركز خدمة العملاء بوزارة الطيران المدني (ومنها تقديم طلبات التراخيص مثل إجازة طيار خط جوي، أو إضافة طراز لإجازة الطيار التجاري، وإجازة مهندس جوي الخ.. والاستعلام عن تلك الطلبات)، مما يؤدي إلى تقليل الزحام بالمركز وزيادة الاعتماد على استخدام الخدمات المميكنة والمتاحة على الانترنت. هذا ويتم التعاون بين كلاً من وزارة الدولة للتنمية الإدارية ووزارة الطيران المدني ووزارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحقيق أهداف المشروع. ومن أبرز خدمات المشروع المميكنة والتي يبلغ عددها 141:

- تراخيص البناء في المناطق المحيطة بالمطارات (الارتفاع الجوي)
- منح تراخيص والإجازات لفئات: طيار تجاري، ومضيف جوي، ومهندس جوي، وملاح جوي
- عمليات القسم الفني
- دورات عمل العمليات والتشغيل
- دورات عمل مشروعات الطيران
- خدمة الاستعلام عن الطلبات المقدمة للوزارة

15. خدمات وزارة الكهرباء والطاقة

يهدف هذا المشروع إلى تطوير الخدمات التي تقدمها وزارة الكهرباء والطاقة على مستوى كلا من الديوان العام للوزارة وشركات التوزيع، كخطوة سابقة لإنشاء قاعدة بيانات مركزية تضم جميع بيانات المشتركين في شركات التوزيع المختلفة. قاعدة البيانات هذه سيتمكن من خلالها الحصول على بيانات مجمعة على مستوى قطاع الكهرباء في مصر مما سيساعد على التخطيط واتخاذ القرار. هذا بالإضافة إلى تطوير تقديم الخدمات للمواطنين والمنشآت.

- ديوان عام الوزارة
- ويشمل المشروع إلى جانب تركيب شبكة معلومات جديدة داخل مبنى الوزارة، إجراء التعديلات اللازمة على التطبيقات المالية والإدارية التي يتم نشرها في الوزارات والجهات الحكومية المختلفة وذلك بما يتفق مع متطلبات الوزارة.

• الشركات القابضة لتوزيع الكهرباء

تم الانتهاء من المرحلة الأولى للتطبيق الذي يقوم بتجميع وتحليل بيانات الشبكة ويتم بصفة دورية مراجعة النتائج مع جميع شركات الكهرباء (9 شركات توزيع - 6 شركات إنتاج - شركة نقل). كما يشمل المشروع خدمات إضافة بيانات الأعطال والحوادث في شبكات التوزيع مثل: الأحمال المفصولة، مكان الفصل، تاريخ ووقت الفصل والتوصيل، وإضافة تقارير الحمل الأقصى على مستوى الجمهورية.

وفي ظل جهود الحكومة في التسهيل على المواطن للحصول على الخدمات بشفافية وبسهولة ويسر، جاري العمل على إطلاق خدمات شركات توزيع الكهرباء على بوابة الحكومة الإلكترونية. وقد تم بالفعل إطلاق خدمات شركة القناة لتوزيع الكهرباء كأول شركة متخصصة في مثل هذا النوع من الخدمات. ومن الخدمات التي يقدمها هذا المشروع:

- إدخال قراءة العداد
- الاستعلام عن الفواتير غير المسددة
- سداد الفواتير غير المسددة عن طريق وسائل الدفع الالكترونية المتعددة
- طلب تركيب عداد
- طلب اختبار عداد
- طلب رفع قدرة عداد
- طلب رفع عداد (إزالة)

16. خدمات وزارة القوى العاملة والهجرة www.manpower.gov.eg

يهدف المشروع إلى تسهيل التقدم بطلبات التشغيل الداخلي والخارجي، والتدريب المهني بمراكز التدريب التابعة للوزارة (مستهدف توفيرها على البوابة خلال النصف الثاني من 2010). وخلال عام 2010 تم بناء البوابة الالكترونية للوزارة، والتي تضم عدداً من خدمات الاستعلام عن طلب الوظيفة والعقود الخارجية. ويضم نظام التشغيل الخدمات التالية:

• خدمات تخص راغبي العمل

وتتضمن تلك الخدمات تسجيل وتعديل والاستعلام عن رغبات العمل حيث يقوم راغب العمل بإدخال بياناته الشخصية والدراسية وبيانات عن مهاراته وخبراته واللغات التي يجيدها وغيرها من البيانات إضافة إلى رغبات العمل والوظيفة التي يرغب في الالتحاق بها. كما تشمل الخدمات طلب استخراج كعب العمل.



هذه الخدمات غير مفعلة حالياً من خلال موقع الهيئة وسيتم تحويلها إلى وظائف تتم من خلال الموقع بتسجيل رغبة العمل أو طلب استخراج كعب العمل على الموقع.

• خدمات تخصص جهات العمل

- تسجيل بيانات الوظائف الشاغرة
- تسجيل بيانات المنشأة
- تسجيل الوظائف الشاغرة بالمنشأة وعددها (فرص العمل)
- إرسال بريد إلكتروني إلى راغبي العمل المرشحين للمقابلات الشخصية
- تسجيل نتائج المقابلة الشخصية
- إخطار مقدم الطلب بنتيجة الطلب عند قبوله (يتم هذا الإجراء عندما يتم إعلام الوزارة بأن راغب العمل تم اختياره، وبالتالي عليه استخراج كعب العمل ليتم تغيير حالته إلى مشغول)

• تفعيل خدمات التدريب المهني (خدمات تخصص المتدربين)

- استعراض البرامج المتاحة للتدريب
- استعراض مراكز التدريب
- التسجيل في برنامج أو دورة تدريبية
- الحصول على نتيجة التدريب أو شهادة حضور واجتياز التدريب

17. خدمات هيئة النقل النهري

تخدم هيئة النقل النهري قطاع من المواطنين العاملين في قطاع السياحة والنقل. وفي ظل الرغبة في استغلال نهر النيل بصورة أفضل في أعمال النقل، جاري العمل بالتعاون مع وزارة النقل (ممثلة في هيئة النقل النهري) على تبسيط إجراءات تراخيص العائمات وميكنتها، وكذلك ميكنة تراخيص العاملين على العائمات وإتاحة بعض هذه الخدمات على بوابة الحكومة المصرية.

18. خدمات الهيئة العامة للثروة المعدنية

في إطار الخطة القومية لنشر تكنولوجيا المعلومات، تقوم الهيئة المصرية العامة للثروة المعدنية - وزارة البترول - بتطوير بوابتها الالكترونية، بما يخدم المستثمرين ويسهل على جمهور المتعاملين الاستفادة من خدمات الهيئة المختلفة.

ويهدف المشروع إلى تقديم الخدمات المعلوماتية المحدثة لعملاء الهيئة والمستفيدين من خلال الانترنت، وذلك بإتاحة محتوى معلوماتي ضخم ومتجدد عن الهيئة، تاريخها وإنجازاتها وقطاعاتها المختلفة. كما يهدف إلى تقديم أخبار الهيئة وما يتعلق بها من نشرات ومشاريع ومزايدات ومناقصات، إلى جانب التعريف بخدمات الهيئة وإتاحتها عبر الانترنت. وتشمل خدمات الهيئة التي يقدمها المشروع الآتي:

- توفير البيانات الخاصة بالدارسات إجراء الدراسات الجيولوجية والجيوفيزيكية للخامات المختلفة
- توفير بيانات عن إجراء عمليات الحفر الآلي للبحث عن الخامات المعدنية والمياه الجوفية
- توفير بيانات عن الدراسات المعملية المختلفة (كيميائية، معدنية، تركيز واستخلاص، خواص طبيعية)
- إصدار تراخيص البحث وعقود الاستغلال لخامات المناجم
- توفير بيانات عن الدراسات الجيوتقنية والمخاطر الطبيعية لواقع المدن الجديدة

- توفير بيانات عن نتائج فحص العينات المصدرة للخارج
 - إتاحة التقارير غير المنشورة والمنشورة من بيبليوجرافية جيولوجيا مصر للباحثين
 - إتاحة المعلومات للمستثمرين عن الخامات المصرية ومواد البناء من قاعدة البيانات الميتالوجينية
 - الاطلاع على الأبحاث المنشورة والكتب العلمية والمراجع والدوريات بالمكتبة
 - الاطلاع على الخرائط الطبوغرافية والجيولوجية والصور الجوية
 - الاطلاع على الرسائل العلمية الجامعية
- كما يقوم المشروع بعرض فرص الاستثمار، والشروط والقوانين التي تحكمها، بما في ذلك عروض المناقصات والمزايدات والممارسات المختلفة. وكذلك يعرض المشروعات القائمة تحت إشراف الهيئة بما في ذلك معلومات عن الشركات القائمة بالتنفيذ وخطوات تنفيذ المشاريع والوضع الحالي، وإتباع معايير ضمان الجودة ومطابقة الموقع للمعايير القياسية.

19. خدمات بوابة المركز القومي للترجمة

تم بناء بوابة الكترونية للمركز القومي للترجمة تقوم بالترويج لأنشطة المركز، من ندوات وحلقات مناقشة، وإصداراته المختلفة في كافة الدول العربية. وقد تمكن العاملون بالمركز من خلال البوابة الالكترونية من إدارة ومتابعة دورات العمل وعمليات البيع وطلبات الشراء وعمليات توزيع الكتب وعمليات الترجمة والطباعة لإصدارات المركز.

برنامج تطوير نظم إدارة موارد الدولة

برنامج تطوير نظم إدارة موارد الدولة

هدف البرنامج

يهدف البرنامج إلى تطوير منظومة العمل الحكومي باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمعطيات العلمية الحديثة ويمكنه دورات العمل في الجهات الحكومية وذلك من أجل تحقيق الآتي:

- وقف إهدار المال العام وترشيد إدارة موارد الدولة
- خفض الإنفاق الحكومي
- رفع الكفاءة داخل الجهاز الإداري للدولة
- سرعة تبادل المعلومات والوثائق بين الهيئات الحكومية المختلفة بأعلى درجة من الدقة والأمان والسرية التامة

المشروعات

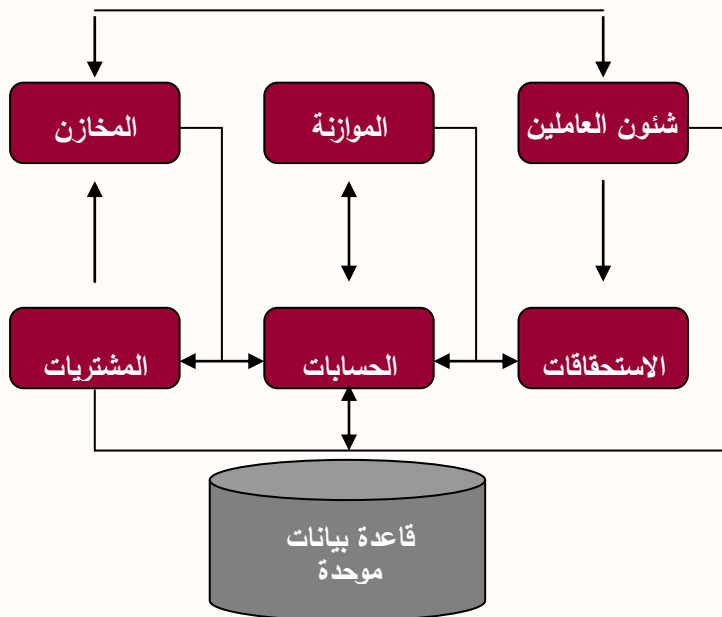
1. تعميم استخدام نظم إدارة الموارد بالوزارات

يهدف المشروع إلي التوسع في استخدام نظم إدارة الموارد المؤسسية، من شئون عاملين وأجور وحسابات وموازنة إلى المشتريات والمخازن، بالوزارات المختلفة، وذلك من أجل:

- توفير البنية التحتية المعلوماتية للحكومة من أجل مراقبة وتخطيط مواردها البشرية والمالية
- رفع كفاءة الأداء الحكومي عن طريق تعديل دورات العمل واستخدام تكنولوجيا المعلومات مما يؤدي إلي:
 - الحد من تداول الاستمارات الورقية
 - زيادة معدل الانجاز
 - إحكام آليات المراجعة والمراقبة

ويوفر المشروع تطبيقات موحدة ومتكاملة يتم نشرها في الوزارات والجهات الحكومية المختلفة، لتقوم بمكنة دورات العمل للأنظمة الآتية:

- حسابات مالية وموازنة
- شئون عاملين وأجور
- مشتريات ومخازن



وفيما يلي بيان بعدد الوحدات التي تمت ميكنتها خلال عام 2010 :

- الحسابات المالية والوحدات الحسابية
 - إجمالي الوحدات التي نفذ فيها المشروع حتى أكتوبر 2010: 729 وحدة
 - عدد الوحدات المنفذة خلال عام 2010: 129 وحدة
- شئون عاملين وأجور
 - إجمالي الجهات التي نفذ فيها المشروع حتى أكتوبر 2010: 36 جهة
 - عدد الجهات المنفذة خلال عام 2010: 12 جهة
- مشتريات ومخازن
 - تنفيذ أنظمة متكاملة للمشتريات والمخازن
 - إجمالي الجهات التي تم تنفيذ النظام بها حتى أكتوبر 2010: 26 جهة
 - الجهات المنفذة خلال عام 2010: 13 جهة

○ تنفيذ أنظمة متابعة أرصدة المخازن والتبادل البيني بين الجهات

المنفذ خلال عام 2010		إجمالي حتى ديسمبر 2010	
مخازن	جهات	مخازن	جهات
105	30	1384	156

2. تطوير المشتريات الحكومية

هدف المشروع

هذا المشروع يعمل على عرض وإعلان المناقصات عن طريق الانترنت من خلال بوابة خدمات الحكومة المصرية، ويهدف إلي تطوير منظومة المشتريات في الحكومة المصرية من أجل تحقيق الآتي:

- تعزيز مبادئ الشفافية وتكافؤ الفرص في منظومة المشتريات الحكومية
- إتاحة تسجيل الموردين مركزياً
- تحسين الخدمة المقدمة إلى جميع المتعاملين بالمشتريات الحكومية من موردين وجهات حكومية
- توفير منظومة موحدة ومتكاملة للمشتريات الحكومية
- خفض تكلفة تنفيذ المناقصات مع زيادة العائد المحقق
- الاستغلال الأمثل للمخزون الحكومي عن طريق تنفيذ منظومة المشتريات مركزياً
- توفير ضمانات الرقابة علي الإنفاق الحكومي

ما تم انجازه

تم إطلاق المرحلة الأولى من بوابة المشتريات الحكومية www.etenders.gov.eg عام 2007 وتم الانتهاء من تنفيذ المرحلة الثانية والأخيرة منها وتتضمن الخدمات التالية:



- تقديم العروض الفنية والمالية من قبل الشركات
- البت الفني والمالي للعروض
- ترسية المناقصات
- إمكانية الاطلاع على النتائج الفنية والمالية للمناقصات التي تم البت فيها
- إرسال رسائل الكترونية للموردين المشاركين في المناقصة بنتيجة التقييم
- إمكانية إرسال شكاوى عن نتيجة فنية لمناقصة معينة قبل موعد فتح العروض المالية

تطوير المشتريات الحكومية	
89	إجمالي الجهات المسجلة على بوابة المشتريات حتى نوفمبر 2010
430	إجمالي عدد المناقصات المنشورة حتى نوفمبر 2010
391	إجمالي عدد الموردين المسجلين حتى نوفمبر 2010
1831	إجمالي عدد غير الموردين المسجلين حتى نوفمبر 2010
3990	إجمالي مرات تحميل كراسات الشروط من قبل (الموردين /الغير موردين)

برنامج استكمال وربط قواعد البيانات القومية

برنامج استكمال وربط قواعد البيانات القومية

هدف البرنامج

يعمل البرنامج على بناء مجتمع معلوماتي متكامل تتبادل فيه الجهات الحكومية البيانات فيما بينها بكفاءة وبشكل ينعكس إيجاباً على سهولة حصول المواطنين على الخدمة من خلال إجراءات حكومية مبسطة. وتتبلور أهداف البرنامج في النقاط التالية:

- رفع كفاءة أداء الجهاز الإداري الحكومي
- ترشيد الدعم المقدم من الحكومة
- اكتساب ثقة المواطنين ونيل رضاهم

المشروعات

1. نظام بطاقة الأسرة

إيماناً بأن توصيل الدعم إلى مستحقيه هو أحد الأهداف الأساسية التي تسعى الحكومة إلى تحقيقها لضمان العدالة الاجتماعية، قامت وزارة الدولة للتنمية الإدارية بالتعاون مع وزارة التضامن الاجتماعي ببناء نظام آلي لصرف الخدمات المدعمة للمواطنين وكذلك بإنشاء قاعدة بيانات محدثة للأسر المصرية المستحقة للدعم باسم "نظام بطاقة الأسرة".



ويهدف المشروع إلى:

- ضمان وصول الدعم للمستحقين وتوفير آليات فعالة للرقابة والسيطرة علي معدلات الفقد والتسريب
- توفير مناخ حضاري لصرف الخدمات للمواطنين
- تحقيق الشفافية وتوفير آلية لتفاعل المواطن مع الحكومة في عملية ترشيد وإدارة الدعم
- توفير بيانات دقيقة ومحدثة وموقوتة من خلال قاعدة بيانات الأسر المستحقة للدعم

قاعدة بيانات الأسرة

من النتائج الهامة والغير منظورة لنظام بطاقة الأسرة هو بناء قاعدة بيانات للأسر المصرية تتضمن البيانات الأساسية لرب الأسرة وأفرادها، بالإضافة إلى البيانات الاقتصادية والتعليمية والاجتماعية. ويمكن استخدام هذه البيانات لتحديد الأسر المستحقة للدعم بأنواعه المختلفة وبالتالي يمكن تنفيذ سياسة استهداف دقيقة من أجل وصول الدعم للمستحقين وتحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية.



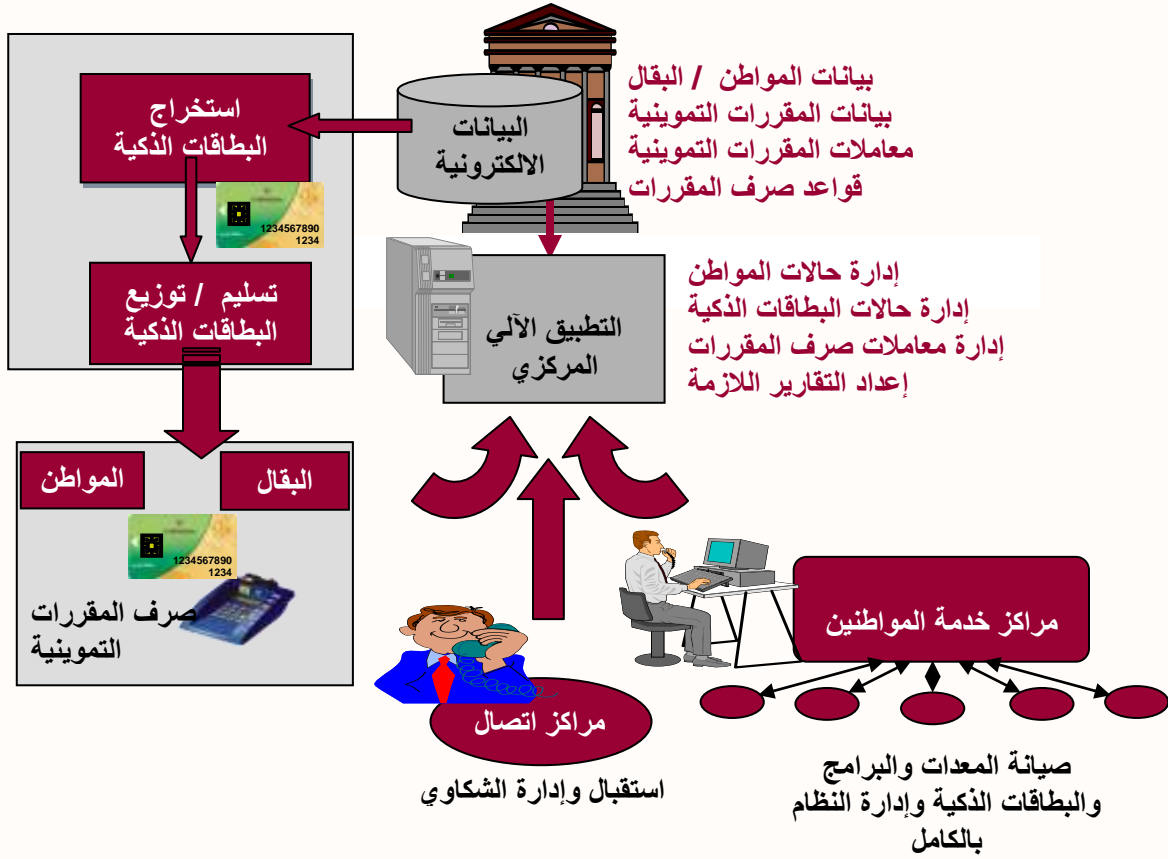
• أولاً صرف المقررات التمويئية

ما تم انجازه

يتم الآن استكمال إدخال بيانات جميع البطاقات التمويئية في جميع محافظات الجمهورية، كما تم الانتهاء من تسجيل بيانات 63 مليون مواطن يمثلون 12 مليون أسرة. ومن المستهدف الانتهاء من تدقيق جميع البيانات ومراجعتها بنهاية العام المالي الحالي ليصبح لدينا قاعدة بيانات للأسر المصرية يمكن الاعتماد عليها لتسهيل عمل العديد من الجهات مثل قطاعات تنظيم الأسرة، ومحو الأمية، والتأمين الصحي، وغيرها من الجهات التي تتعامل مع المواطنين بشكل مباشر.



باستخدام البطاقات الذكية، يتم الآن صرف المقررات التمويئية لجميع المواطنين المستحقين لها والبالغ عددهم 12 مليون أسرة بإجمالي 63 مليون فرد في 29 محافظة وذلك من خلال أكثر من 26 ألف بقال تمويني. وتتطوي هذه العملية على دورة عمل محكمة لخصم المقررات من الحصة التمويئية المسجلة علي بطاقة البقال، ثم استخراج إيصال للمواطن بالمبلغ المطلوب سداده نظير صرف هذه المقررات. كما يتم كذلك تسجيل المعاملة عبر نظام آلي يمكن موظف المكتب التمويني من استخراج كافة أنواع التقارير. وكنتيجة مباشرة للتوفير في مبالغ الدعم بمحاصرة منافذ الفقد والتسريب، بدأت وزارة التضامن الاجتماعي في استخراج بطاقات تموينية جديدة للأسر المستحقة والتي لم يكن لديها بطاقات تموينية.



خدمات صرف المقررات التمويئية باستخدام البطاقة الذكية

- ثانيا: صرف المعاشات الضمانية

هو أحد الخدمات المضافة لنظام بطاقة الأسرة وكان قد تم تطبيقه في محافظتي السويس والأقصر كمشروعات استرشادية وبعد نجاح التجربة جاري نشر الخدمة في باقي المحافظات. ومن المخطط الانتهاء من نشر النظام بجميع أنحاء الجمهورية قبل شهر يونيه 2011.

- ثالثا: الحصول على خدمات التأمين الصحي

تعد هذه الخدمة أحدث خدمة تضاف إلى بطاقة الأسرة، حيث يقوم المواطن بالحصول على خدمات التأمين الصحي من خلال وحدات طب الأسرة ومقدمي الخدمات الصحية المختلفين والمتعاقدين مع الهيئة العامة للتأمين الصحي باستخدام نفس البطاقة الذكية للأسرة. وقد تم تطبيق النظام بمحافظة السويس كمشروع استرشادي وجاري وضع مخطط لنشره في بقية المحافظات بالتعاون مع الهيئة العامة للتأمين الصحي.

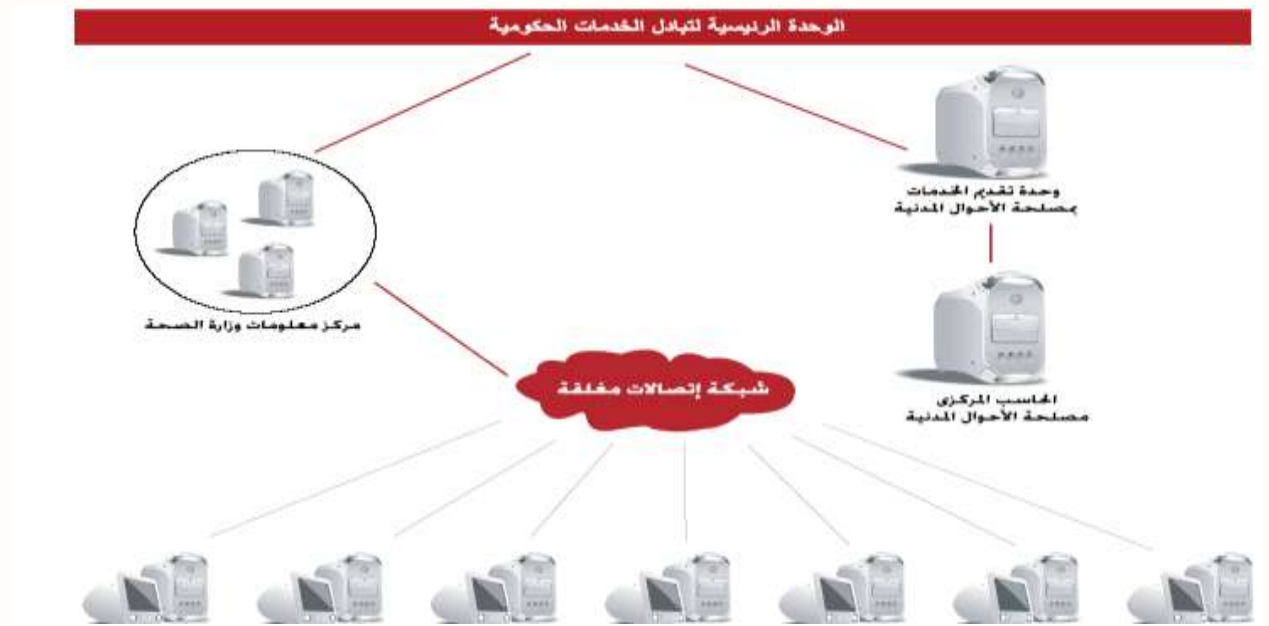
2. نظام ميكنة خطوات تسجيل المواليد والوفيات بمكاتب الصحة

يعمل المشروع على ميكنة دورة عمل تسجيل وقائع المواليد والوفيات بمكاتب الصحة المنتشرة في ربوع مصر، والتي لا غنى لأي مواطن عن التعامل معها، وذلك من خلال ربط المكتب آليا بكل من الحاسبات الرئيسية بوزارة الصحة ومصالحة الأحوال المدنية. وتتم أعمال الميكنة

بمشاركة وتعاون مديريات الشؤون الصحية والإدارات الصحية بالمحافظات. وعن طريق الميكنة يمكن توفير التقارير والإحصاءات الدورية للجهات المختلفة مثل الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء والمجلس القومي للسكان.

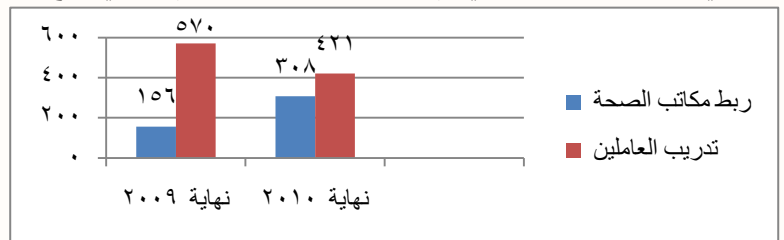
ويهدف المشروع إلى :

- تبسيط دورة تسجيل المواليد والوفيات وتقليل معدل أخطاء البيانات
- القضاء على ازدواجية بيانات المواليد والوفيات في الجهات الحكومية المختلفة
- استخراج التقارير الصحية المختلفة التي تدعم متخذي القرار
- تفعيل استخدام الأنظمة والأكواد الدولية القياسية لتحديد أسباب الوفاة



ما تم إنجازه :

فيما يلي بيانا بعدد المكاتب التي تم الانتهاء من تطبيق النظام بها في أربع محافظات:



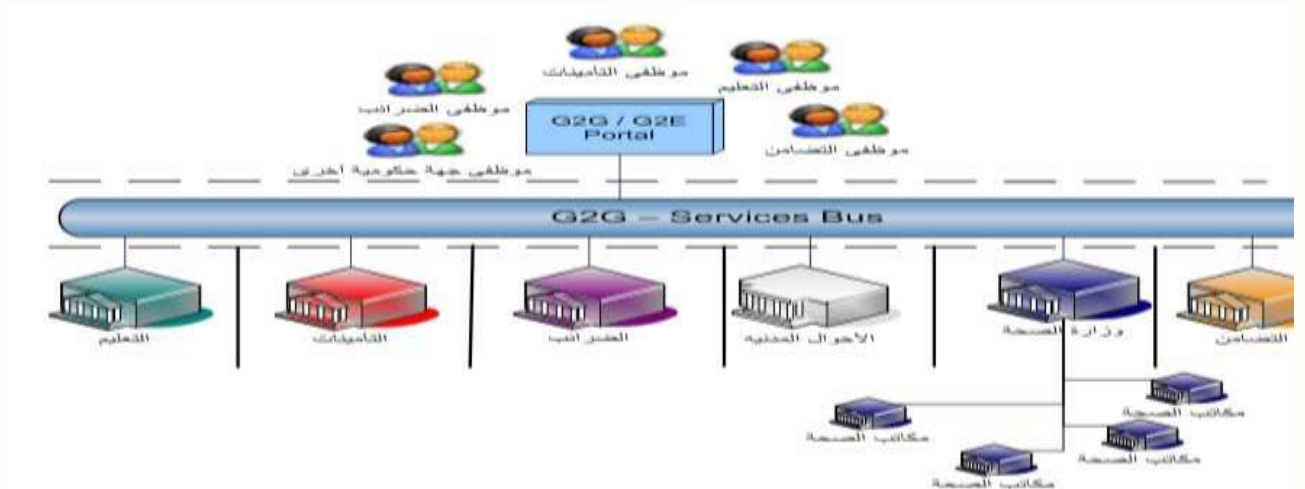
3. منظومة الخدمات الحكومية المتكاملة

يعمل المشروع على توفير نظام معلوماتي متكامل للربط بين الجهات الحكومية وتيسير تبادل الخدمات والمعلومات فيما بينها مما ينعكس إيجابا على تبسيط إجراءات أداء الخدمات للمواطنين ومن ثم رفع كفاءة الجهاز الإداري، وذلك من خلال تطبيق مفهوم التصميم المرتبط بالخدمة (Service Oriented Architecture SOA). وتقوم الوزارة بتنفيذ المشروع بالتعاون مع المعهد القومي للإدارة المشرف على تشغيل الوحدة المركزية لتبادل البيانات والمعلومات.

ويهدف المشروع إلى:

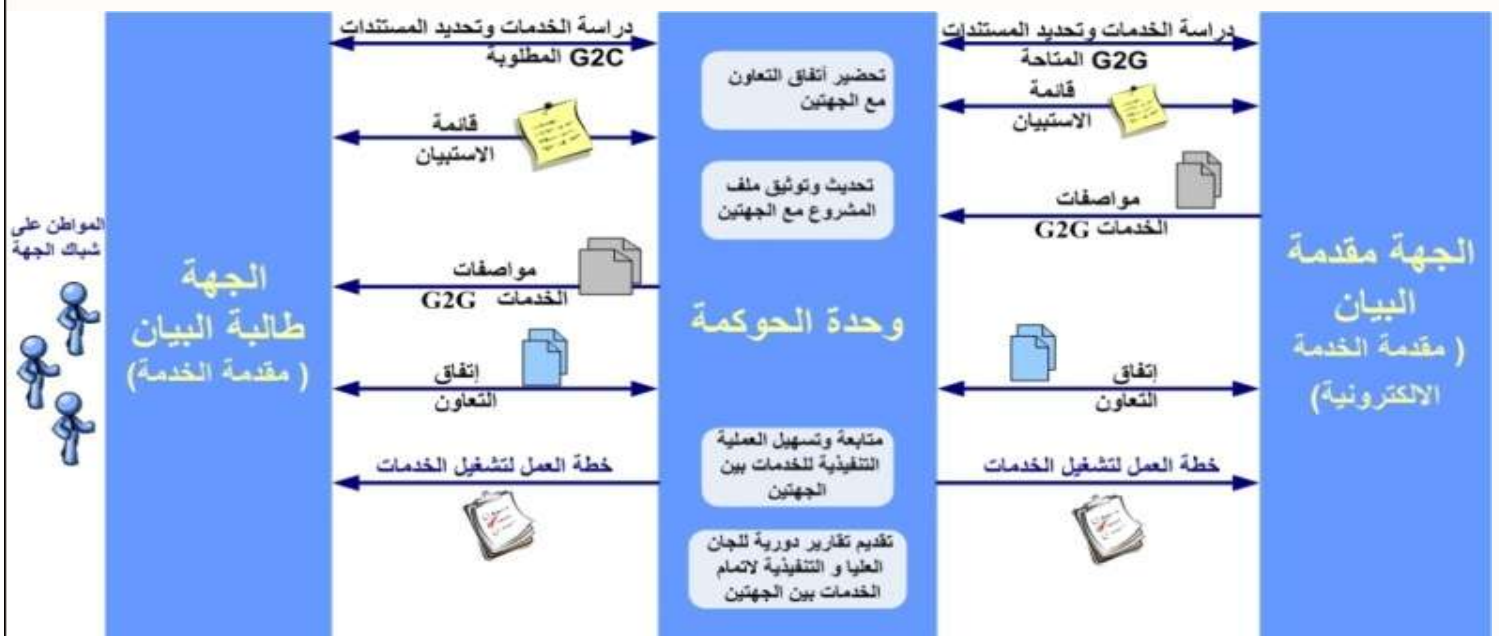
- القضاء على ازدواجية البيانات وتضارب التقارير
- تبسيط الإجراءات وتسهيل حياة المواطنين
- توفير آلية جديدة لمكافحة الفساد الإداري

- وضع الأسس والمبادئ الحاكمة لتبادل البيانات والتعاون بين الجهات المختلفة
- استكمال البنية التحتية الفنية اللازمة لنجاح المشروع بالجهات الحكومية



ما تم إنجازه :

- المشروع الاسترشادي لتبادل البيانات بين التأمينات والضرائب وقاعدة بيانات الرقم القومي
- الانتهاء من تركيب و تشغيل المرحلة الأولى من الوحدة المركزية للحكومة
- استصدار قرار رئيس الوزراء رقم 856 لسنة 2010 بشأن تكامل وتبادل البيانات
- الانتهاء من تطوير بعض خدمات الجهات الواردة بقرار السيد الدكتور رئيس الوزراء
- الانتهاء من تركيب و تشغيل المرحلة الثانية من الوحدة المركزية للحكومة



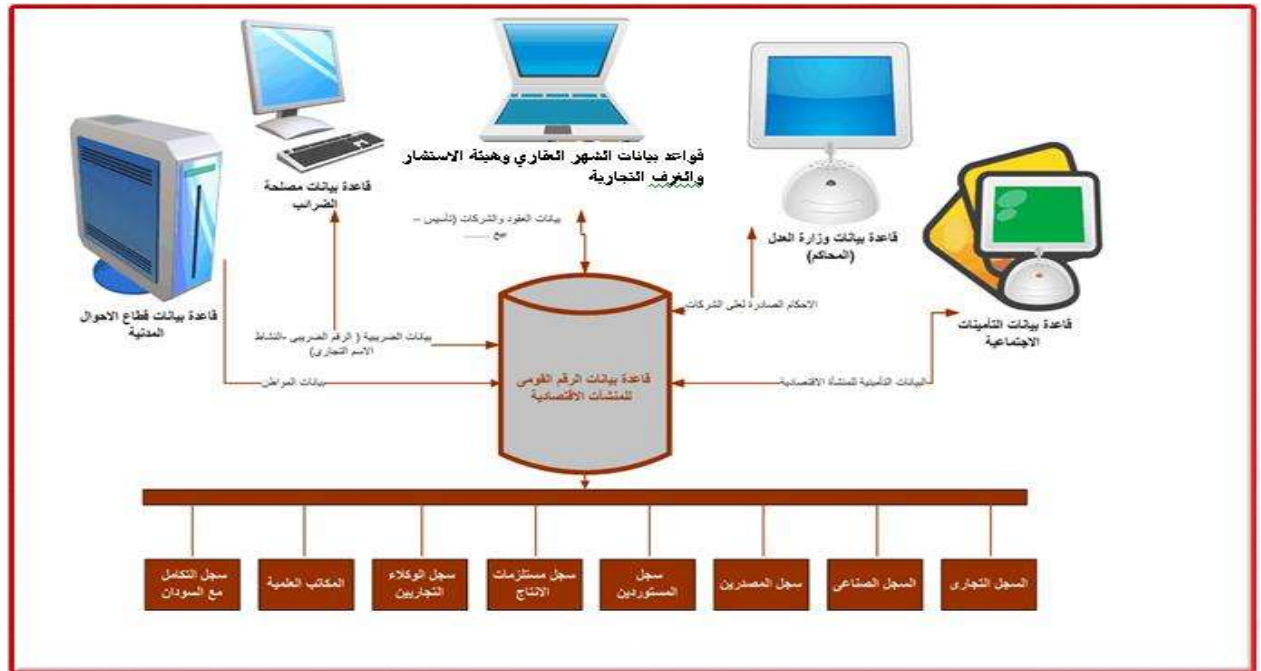
4. الرقم القومي للمنشآت الاقتصادية

يعنى المشروع بتوحيد السجلات المختلفة بوزارة التجارة والصناعة، التجارية منها والصناعية، وتلك الخاصة بالمصدرين والمستوردين والوكلاء التجاريين...إلخ، في قاعدة بيانات مركزية وربطها بقاعدة بيانات الرقم القومي للمواطنين. كما يعمل المشروع على إنشاء رقم قومي موحد للمنشآت الاقتصادية بكافة أنواعها.



ويهدف المشروع إلى:

- التكامل بين قواعد البيانات مثل الضرائب والتأمينات والشهر العقاري وكافة الجهات المتعاملة مع المنشآت الاقتصادية
- تيسير إجراءات التعامل مع المواطنين والمستثمرين
- دفع عجلة النشاط الاقتصادي وتحسين مناخ الاستثمار



ما تم إنجازه :

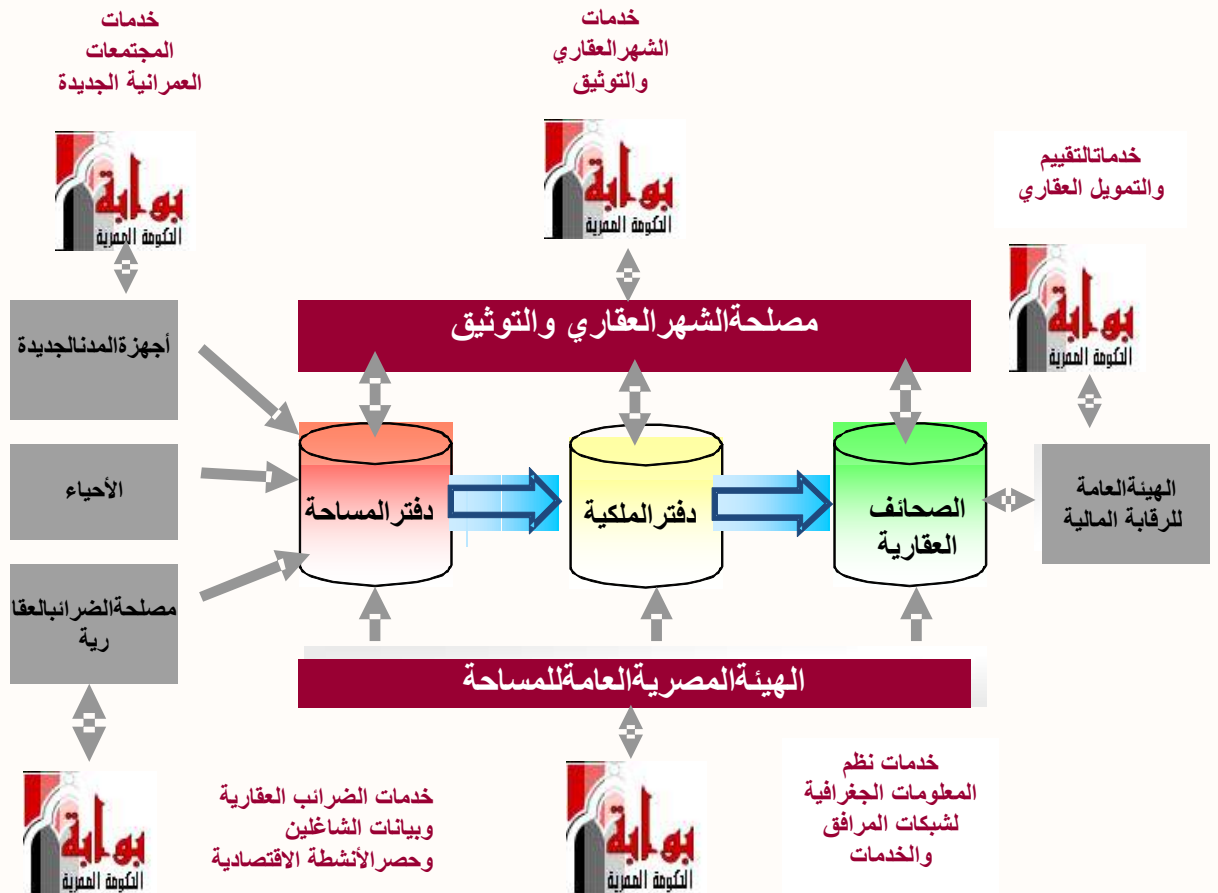
- تطوير العمل بجميع مكاتب التسجيل التجاري بمحافظة الجمهورية: 66 مكتب لمصلحة السجل التجاري، 4 بالهيئة العامة للاستثمار، 14 بالغرف التجارية
- إدخال بيانات 2.76 مليون سجل تجاري على حاسبات المكاتب من إجمالي 2.91 مليون سجل يدوي بالدفاتر
- تخليق الرقم القومي لـ 2.25 مليون سجل تقريبا: 82% من السجلات على حواسيب المكاتب
- الانتهاء من تطوير تطبيقات نظام التسجيل الموحد والبدء في مرحلة التشغيل التجريبي

5. السجل العيني للعقارات المبنية

يعمل المشروع على بناء قاعدة بيانات متكاملة عن العقارات داخل المدن، على أن تشمل بيانات تسجيل الملكية وتسلسلها والحقوق الواردة بها والقيود الواقعة عليها. وتتيح هذه البيانات رؤية واضحة لمعالم الثروة العقارية واحتياجاتها من بنية أساسية ومرافق خدمية وكذا تخطيطها من منظور جغرافي، بالإضافة إلى إمكانية حصر أراضي الدولة التي تم الاعتراف عليها وتسوية أوضاعها مع التوصية بالتعديلات التشريعية المطلوبة لضمان حسن التنفيذ وتحقيق الأهداف.

ويهدف المشروع إلى:

- تحقيق الاستقرار والتأمين لأموال المواطنين
- إدخال الثروة العقارية في عجلة الاقتصاد القومي المصري وتوفير بيانات دقيقة عنها
- رفع مستوى إدارة الثروة العقارية
- تنشيط سوق التمويل العقاري وتلبية احتياجات الجهات العاملة في هذا المجال
- تحقيق عائد اقتصادي للدولة من خلال حصر أراضي الدولة التي تم الاعتراف عليها وتسوية أوضاعها
- رفع كفاءة الشبكات الخدمية من خلال نظم معلومات جغرافية وخرائط رقمية دقيقة لتوثيق وحصر شبكات المرافق والخدمات العامة
- رسم خريطة اقتصادية جغرافية لجمهورية مصر العربية لحصر المنشآت وتصنيفها طبقاً لطبيعة نشاطها وبياناتها الأساسية



ما تم إنجازه :

- تم التطبيق في مدينتي الشيخ زايد والشروق وهى التجربة الأولى لتنفيذ نظام السجل العيني للعقارات المبنية
- جرى إعداد دراسة لإعادة هندسة إجراءات دورة العمل داخل الشهر العقاري

6. قاعدة بيانات العاملين بالجهاز الإداري

يقوم المشروع على إنشاء قاعدة بيانات للعاملين بالجهاز الإداري للدولة والذين يقترب عددهم من ستة ملايين موظف، من خلال استيفاء استمارة بيانات تم تصميمها لهذا الغرض وتشمل بيانات الموظف الشخصية والعائلية والعلمية وكذلك الوظيفية.

يهدف المشروع إلى:

- تحسين الأوضاع الوظيفية وتعديل هياكل الأجور والمعاشات
- تيسير تقديم خدمات جديدة للعاملين بالجهاز الإداري للدولة
- توفير معلومات دقيقة ومحدثة لخدمة دعم إتخاذ القرار ورسم سياسات الموارد البشرية

ما تم إنجازه :

- تصميم وبناء قاعدة بيانات العاملين بالجهاز الإداري للدولة
- تصميم وتنفيذ البرامج الخاصة بتسجيل بيانات العاملين واستخراج التقارير الإحصائية
- تسجيل بيانات العاملين من واقع جميع الاستمارات التي تم استيفاءها عامي 2008 و 2009 والبالغ عددها 3.5 مليون
- تدريب الجهات الحكومية على كيفية تحديث قاعدة بيانات العاملين
- إتاحة قاعدة البيانات من خلال الموقع الإلكتروني للجهاز المركزي للتنظيم والإدارة للجهات الحكومية للإطلاع على بيانات العاملين لكل جهة وتحديثها
- استكمال بيانات العاملين بالجهات التي لم يرد لها بيانات من خلال قواعد بيانات أخرى تم تنفيذها لمشروعات بالوزارة

7. نظم معلومات الإحصاء والسجلات الطبية بمستشفيات جامعة القاهرة

يعمل المشروع على تطوير نظام الإحصاء والملفات الطبية لرفع جودة الخدمات العلاجية والتعليمية لمستشفيات جامعة القاهرة من خلال تأسيس نظام معلوماتي لإدارة المستشفيات له مركز رئيسي ترتبط به المستشفيات لتسجيل وحفظ بيانات المرضى.

ويهدف المشروع إلى:

- إنشاء أول مركز لربط مستشفيات جامعة القاهرة (15 مستشفى) بمركز رئيسي
- إنشاء ملف طبي واحد متكامل للمريض من خلال التعامل برقم موحد لكل مريض وهو الرقم القومي
- تقديم خدمة طبية متكاملة ورفع كفاءة أداء العاملين
- تيسير العمل على جميع الأطراف سواء المواطنين أو القائمين بالمستشفيات
- توفير بيانات وإحصائيات ومؤشرات دقيقة وسريعة لدعم اتخاذ القرار
- ترشيد الاستهلاك وخفض التكاليف عن طريق المتابعة والتوثيق
- دعم الخدمات البحثية والتطبيقية للسادة أعضاء هيئة التدريس والباحثين
- ضمان استمرارية التقييم والمتابعة من خلال التوثيق مما ينعكس على الارتقاء فى الأداء

ما تم إنجازه:

- تطوير نظام التسجيل باستحداث إذن قبول موحد ومسلسل على مستوى جميع مستشفيات جامعة القاهرة
- استصدار مجموعة من السياسات والإجراءات المحددة لجمع بيانات السجلات الطبية
- تجهيز البنية المعلوماتية للمؤشرات وتجديد الشبكة الداخلية لنقل المعلومات بإدارة الإحصاء والسجلات الطبية
- إنشاء قاعدة بيانات لتسجيل المرضى والتطبيقات التي تضمن سرعة وسهولة ودقة البيانات
- استخراج جميع الإحصائيات والتقارير البحثية الخاصة بالأمراض وتصنيفها
- استخراج جميع المؤشرات الصحية المعتمدة من وزارة الصحة
- إنشاء نظام للأرشيف الطبي الإلكتروني لضمان حفظ ملفات المرضى

برنامج التطوير المؤسسي

التطوير المؤسسي

نبذة عن البرنامج

يهدف برنامج التطوير المؤسسي إلى رفع كفاءة وفعالية الجهاز الإداري للدولة من خلال:

- تنفيذ مجموعة من الأنشطة تركز في الأساس على مساعدة الجهات الإدارية المختلفة في وضع خطط إستراتيجية تتناسب مع دور كل جهة
- مساعدة تلك الجهات على إعادة صياغة الهياكل التنظيمية، والاختصاصات الوظيفية، وتطوير هياكل الأجور، وتقنين وتعديل جداولها، بالإضافة إلى تعديل وتقنين نظم الحوافز
- بناء قدرات العاملين بالجهاز الإداري للدولة من أجل خلق كوادر إدارية قادرة على مواكبة التغيير وذلك من خلال صقل مهاراتهم وإثراء معارفهم، مما يؤدي لتطوير مناخ العمل الحكومي بمختلف جوانبه.

ولتحقيق هذه الرؤية كان من الضروري دراسة وحصر المشكلات المرتبطة بالأوضاع المؤسسية في الجهاز الإداري للدولة، ومن ثم وضع إطار عام للمبادئ الحاكمة للتطوير المؤسسي وتتمثل في:

- فصل وظائف الإشراف والمراقبة عن الإنتاج والخدمات
- التركيز على المهام الرئيسية المحورية للوحدات الإدارية
- دمج المتكرر والمتشابه والمتقارب من الأنشطة والإدارات
- دعم استمرارية السياسات والبرامج
- التأكيد على اللامركزية ودعم نظام الإدارة المحلية



المشروعات

1. تحليل الفجوات المهارية وتحديد الاحتياجات التدريبية للعاملين بالجهات الحكومية المختلفة

ظهرت الحاجة إلى ضرورة إجراء تحليل للفجوات المهارية للعاملين بالجهات المختلفة، من خلال اهتمام وزارة الدولة للتنمية الإدارية ببناء قدرات العاملين بالجهاز الإداري للدولة وذلك لما للعنصر البشري من دور فعال في نجاح المؤسسات. ويساعد تحليل الفجوات المهارية على

معرفة مهارات العاملين الفعلية مقارنةً بالمهارات التي تتطلبها وظائفهم، وكذلك تحديد المهارات المطلوب ترميتها فيهم بما يتناسب مع المتغيرات الحالية والمستقبلية. في هذا الإطار فقد تم إجراء تحليل للفجوات المهارية، وتحديد الاحتياجات التدريبية للجهات الآتية:

- جامعة بني سويف
- جامعة حلوان
- كلية الزراعة - جامعة عين شمس
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء
- الهيئة العامة للرقابة المالية

2. مشروع قطاع التعليم

● التطوير التنظيمي لأمانة المجلس الأعلى للجامعات

في إطار اهتمام المجلس الأعلى للجامعات، التابع لوزارة التعليم العالي، بنظم إدارة الجودة الشاملة وسعيه للحصول على شهادة الأيزو 9001 2008، فقد قام برنامج التطوير المؤسسي بالاستعانة بخبير متخصص لوضع نظام متكامل للجودة الشاملة بالمجلس، حيث تم الانتهاء من الأعمال الآتية:

- تدريب العاملين بالمجلس على نظام إدارة الجودة الشاملة
- إعداد سياسات وأهداف نظام إدارة الجودة الشاملة
- تنظيم برامج توعية وتدريب لكوادر المجلس
- تحليل وتوثيق عمليات وإجراءات نظام إدارة الجودة والبيئة والسلامة والصحة المهنية
- التخطيط والتنفيذ لبرنامج المراجعات الداخلية واتخاذ الإجراءات التصحيحية والوقائية المناسبة
- التسجيل والاعتماد لنظام إدارة الجودة والبيئة والسلامة والصحة المهنية بواسطة الجهة المانحة

وكان من نتائج هذا المشروع الهام حصول المجلس على شهادة الأيزو 9001 : 2008.

● إعادة هيكلة جامعة بني سويف

في إطار الاهتمام الذي توليه جامعة بني سويف بتحديث الهيكل التنظيمي نظرا للمتغيرات المتلاحقة في مجال التعليم الجامعي، فقد قام فريق متخصص من البرنامج بمساعدة الجامعة في مراجعة هيكل العمالة واقتراح الاحتياجات التدريبية اللازمة للعاملين، وقد تم الانتهاء من الأعمال الآتية:

- وضع هيكل تنظيمي مقترح
- وضع وتحديث بطاقات الوصف الوظيفي لجميع الوظائف بالجامعة

● إعادة هيكلة مستشفى المعهد القومي للأورام

تم الانتهاء من إعداد اللوائح المالية والإدارية للمستشفى.

3. مشروعات قطاع النقل

• التطوير التنظيمي لديوان وزارة النقل

نظراً لأهمية وحساسية الخدمات التي يقدمها قطاع النقل للمواطنين على تنوع فئاتهم، ونظراً لضخامة حجم الاستثمارات التي يتم إنفاقها على تطوير هذا القطاع الحيوي، فإن عملية التطوير تهدف إلى تحسين نوعية الخدمة المقدمة للمواطن، وتحقيق اللامركزية. كما تهدف إلى تطبيق الأساليب الحديثة في مشاركة قطاع النقل والقطاع الخاص سواء من خلال نظام الاستعانة بمصادر خارجية (Outsourcing)، أو الشراكة بنظام البناء والتشغيل ونقل الملكية (Build Operate Transfer)، أو بنظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص Public Private Partnership) في هذا الإطار فقد قامت وزارة الدولة للتنمية الإدارية من خلال برنامج التطوير المؤسسي بالمساعدة في التطوير التنظيمي لديوان وزارة النقل حيث:

- تمت إعادة دراسة الهيكل التنظيمي، ووضع مقترح متكامل لتطويره
- تم وضع بطاقات وصف وظيفي للعاملين في ضوء الهيكل المقترح

4. مشروعات قطاع الاستثمار

• الهيئة العامة للرقابة المالية

قام برنامج التطوير المؤسسي من خلال الاستعانة باستشاري متخصص بتنفيذ الأعمال الآتية بقطاع خدمات المعلومات بالهيئة:

- توصيف 42 وظيفة بقطاع خدمات المعلومات بالهيئة
- إعداد جدول المهارات الأساسية لقطاع خدمات المعلومات
- وضع خطة للانتقال من الوضع الحالي إلى الوضع المقترح
- وضع مقياس للأجور
- وضع نظام لتقييم الأداء

• نظم بطاقات الأداء المتوازنة

انتهى برنامج التطوير المؤسسي من بناء نظام بطاقات الأداء المتوازنة بالهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة (بطاقات الأداء المتوازنة هي نظام للتخطيط الإستراتيجي والإداري يمكن تطبيقه في كافة أنواع المؤسسات سواء كانت حكومية أو تجارية أو غير ربحية معتمداً على تقرير شبه قياسي، مدعم بأساليب تصميم وميكنة مختبرة، يقوم باستخدامه المديرين لمتابعة تنفيذ مهام العمل من قبل العاملين). وتجمع البطاقات بين المقاييس الإستراتيجية (غير المالية) للأداء والمقاييس المالية التقليدية وذلك لتعطي المديرين والتنفيذيين رؤية متوازنة عن الأداء المؤسسي وتشمل منهجيتها أربعة أبعاد هي: المالية، العملاء، العمليات الداخلية، والتعليم والنمو.

هذا وقد تم الانتهاء من مراجعة الخطط والأهداف الإستراتيجية، وتصميم وبناء نظام لإدارة الأداء بحيث تتم متابعة مدى تحقق الأهداف الإستراتيجية، كما تم الانتهاء من:

- عقد مجموعة من البرامج التدريبية للعاملين بالهيئة لتهيئتهم وبناء قدراتهم للمشاركة في بناء نظام بطاقات الأداء المتوازنة
- وضع الأهداف الإستراتيجية والمؤشرات الموضوعية لقياس مدى تحقق الأهداف على مستوى الهيئة وعدد من القطاعات والإدارات المركزية
- بناء نظام بطاقات الأداء المتوازنة على تطبيقات الهايبريون حيث تم بناء خرائط إستراتيجية على مستوى الهيئة وعدد من القطاعات والإدارات المركزية، وذلك حتى يمكن للإدارة العليا متابعة مدى تحقق الأهداف الموضوعية من خلال استخدام أي حاسب آلي. ويمكن متابعتها كذلك من خلال رسائل البريد الإلكتروني التي يقوم النظام بإرسالها آلياً للعاملين بالإدارة العليا في حالة وجود بعض الأهداف التي لم تحقق المستهدف منها، كعلامة تحذيرية لاتخاذ الإجراءات اللازمة لبحث الأسباب والتغلب على أي معوقات تكون قد تسببت في عدم تحقق المستهدف في الوقت المطلوب.

• البناء التنظيمي للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية العمرانية

في إطار المهام المنوط بها المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية العمرانية من رسم للخطة الإستراتيجية للتنمية العمرانية في مصر، ومتابعتها من خلال أمانته الفنية والتي تتمثل في الهيئة العامة للتخطيط والتنمية العمرانية، وفي إطار رغبة المجلس في إجراء تطوير مؤسسي شامل، فقد تم الانتهاء من الأعمال الآتية:

- وضع هيكل تنظيمي متكامل للمجلس شاملاً اختصاصات تفصيلية لجميع الوحدات المقترحة
- وضع خمس مشروعات قرارات لرئيس مجلس الوزراء لتمكين المجلس من القيام بمهامه بكفاءة وفاعلية

6. البرامج التدريبية لبناء القدرات

تدريب العاملين بالجهاز الإداري الدولة - المعهد القومي للإدارة

برامج التدريب المنفذة خلال عام 2010

عدد المتدربين	الجهات المستفيدة	إجمالي عدد المتدربين	الهدف	البرنامج التدريبي
4	وزارة الزراعة - مركز البحوث الزراعية	18	- تخريج متخصصين يملكون جميع المهارات التي تمكنهم من قيادة مؤسساتهم بكفاءة عالية - تخريج متخصصين يمكنهم تطوير الاستراتيجيات المناسبة للاستجابة لمتغيرات كل من السوق المحلي والعالمي	الإدارة المتقدمة Advanced Management Program (AMP)
5	وزارة الدولة للتنمية الإدارية			
4	وزارة التضامن الاجتماعي			
3	الأمانة العامة لمجلس الوزراء			
2	جامعة عين شمس			
4	مستشفى المنيل الجامعي التخصصي	15	- تنمية المهارات الإدارية الحديثة والقدرات الشخصية لدى المتدربين - تنمية المشاركة المجتمعية الفعالة والتفكير العلمي في تشخيص المشكلات التي تعوق سير العمل في الجهاز الإداري للدولة وكيفية إيجاد حلول مناسبة باستخدام مناهج علمية	المديرين التنفيذيين Senior Executive Program (SEP)
11	مستشفيات جامعة القاهرة			
6	مستشفيات جامعة بنها	25	- تنمية قدرات ومهارات القيادات من العاملين بالجهاز الإداري للدولة في طرق التفكير الابتكاري وحل المشكلات وتنمية مهارات القيادة الفعالة	تنمية مهارات المديرين التنفيذيين Senior Executive Development Program (SEDP)
4	جامعة حلوان			
4	جامعة عين شمس			
3	وزارة الكهرباء والطاقة - هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة			
1	وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية			
3	وزارة الدولة لشئون البيئة			
1	وزارة التعليم العالي - مدينة مبارك للأبحاث العلمية والتطبيقات التكنولوجية			
3	وزارة الموارد المائية والري			
12	مستشفى القصر العيني الجديد	27	- حصول المتدرب على المهارات القيادية المتكاملة للمديرين التنفيذيين والتي تمكنهم	مهارات القيادة للمديرين

7	مستشفيات جامعة بنها		من القيادة الناجحة واتخاذ القرارات بالشكل العلمي السليم	Leadership Skills for Managers
8	مستشفيات جامعة عين شمس		- تنمية المهارات الإدارية الحديثة والقدرات الشخصية لدى المتدربين	
			- اكتساب مهارات قيادية حديثة في بيئة محفزة	
			- تعلم كيفية بناء وقيادة فريق العمل	
8	هيئة الأوقاف المصرية	97	- رفع مستوى المهارات الإدارية والقيادية والسلوكية والإشرافية للقيادات	مبادرة قادة التغيير
5	وزارة الأوقاف		- صقل وتنمية المهارات للقيادات وزيادة قدراتهم على التعامل مع مختلف المواقف والمشاكل لضمان تحقيق الأهداف المحددة بكفاءة وفعالية	Change Leaders Initiative (CLI)
21	وزارة التضامن الاجتماعي			
6	وزارة الدولة للتنمية الإدارية			
3	وزارة الدولة للتنمية المحلية			
16	وزارة الصحة			
38	وزارة النقل			
4	مجلس الوزراء - صندوق تطوير التعليم	35	- مساعدة الأفراد على تعزيز التفاعل مع أقرانهم ومرؤوسيههم وخلق بيئة عمل أكثر ايجابية	الإدارة الفعالة للعاملين
4	وزارة الكهرباء والطاقة - هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة			Effective People Management
3	وزارة الاستثمار - الهيئة العامة للرقابة المالية			
5	وزارة الثقافة - دار الأوبرا المصرية			
6	مستشفى المنيل الجامعي			
3	وزارة الدولة للتنمية الإدارية			
6	مستشفى القصر العيني الجديد			
4	وزارة الخارجية			
6	مشيخة الأزهر الشريف	26	- التعرف على الخصائص الشخصية للقيادة	الطريق إلى القيادة
			- استخدام أسلوب القيادة وفهم القائد الناجح لاحتياجات الأفراد	Journey to Leadership
6	الهيئة العامة للتأمين الصحي		- التعرف على أسلوب التنظيم الذاتي للسلوك من خلال المواقف المختلفة والأفكار والسلوك تجاه الآخرين	
6	وزارة الدولة لشئون البيئة		- بناء العلاقات الفعالة ضمن فريق العمل الواحد	
1	وزارة الدولة للتنمية الإدارية		- اكتساب مهارات قيادة فريق العمل	
			- التعرف على طرق تمكين القيادة	
7	وزارة الموارد المائية والري		- تحديد وتطوير الإطار الاستراتيجي للتفكير	
4	وزارة الدولة للتنمية المحلية	50	- اكتساب مهارات قيادية جديدة في بيئة محفزة	أكاديمية القادة
4	وزارة التعاون الدولي		- وضع تصور للرؤية الشخصية وكذا تصور لخطة التطوير الشخصية	الحكوميين باللغة العربية
9	الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء		- تعلم كيفية بناء وقيادة فريق العمل	Government leaders Academy
5	وزارة الاستثمار - الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة		- إتباع الأسلوب العلمي الكمي لكيفية حل المشكلات	Academy (GLA)
11	وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية		- الاحتكاك وتبادل المعلومات مع قدامى	
3	وزارة الكهرباء والطاقة			

7	وزارة الدولة للتنمية الإدارية	50	العاملين بالوزارات أثناء تنفيذ المشروعات - تدعيم العلاقات وتبادل المعلومات بين مختلف الوزارات	أكاديمية القادة الحكوميين باللغة الانجليزية Government leaders Academy (GLA)
7	الأمانة العامة لرئاسة مجلس الوزراء			
17	وزارة الصحة			
2	الأمانة العامة لرئاسة مجلس الوزراء			
12	وزارة الكهرباء والطاقة			
3	وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية			
1	وزارة الاستثمار			
9	وزارة السياحة			
6	وزارة الصحة - الشركة القابضة للمستحضرات الحيوية واللقاحات			
8	وزارة الصحة			
7	وزارة السياحة			
7	وزارة التجارة والصناعة			
2	وزارة الدولة للتنمية المحلية			
1	مجلس الوزراء - مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار			
6	مستشفيات جامعة عين شمس	26	- التركيز على تقديم الرعاية الطبية وذلك من الناحية القانونية والتكنولوجية والمالية من خلال مناقشة الوضع الحالي لتقديم الرعاية الطبية	إدارة الرعاية الطبية Health Care Management
6	مستشفيات جامعة القاهرة			
4	مستشفيات جامعة المنوفية			
1	وزارة الصحة - الهيئة العامة للتأمين الصحي			
2	مستشفيات جامعة الأزهر			
1	مستشفيات جامعة الفيوم			
3	مستشفيات جامعة الإسكندرية			
3	مستشفيات جامعة طنطا			
3	المركز القومي للبحوث			
6	جامعة القاهرة			
18	الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء			
1	وزارة التجارة والصناعة	27	-تقديم أساسيات القدرة على التحليل العلمي والاقتصادي والسياسي للعوامل التي تؤثر على اتخاذ القرارات	الإدارة والتخطيط البيئي Environmental Management and Planning
4	وزارة الاستثمار			
1	وزارة التجارة والصناعة - الهيئة العامة لشئون المعارض والأسواق الدولية			
6	وزارة الصحة - الهيئة العامة للتأمين			

	الصحي			Program
4	وزارة التعليم العالي - مدينة مبارك للأبحاث العلمية والتطبيقات التكنولوجية			
2	مستشفيات جامعة طنطا			
2	وزارة الكهرباء والطاقة			
2	وزارة الموارد المائية والري			
2	وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية			
3	وزارة الدولة لشئون البيئة			
1	وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية			
2	وزارة الدولة للتنمية الإدارية			
1	رئاسة مجلس الوزراء			
5	وزارة النقل			
2	وزارة الصحة - الشركة القابضة للمستحضرات الحيوية واللقاحات			
5	وزارة التعليم العالي - مدينة مبارك للأبحاث العلمية والتطبيقات التكنولوجية	25	<ul style="list-style-type: none"> - تقديم أساسيات التخطيط الاستراتيجي للقيادات بالجهاز الإداري للدولة - تنمية طرق التفكير التي تسهل إجراءات التخطيط الاستراتيجي - نقل الفهم التصوري والتفكير النظري للفكر الاستراتيجي للمشاركين - بناء المستوى الأول للمنافسة في التقنيات المستخدمة في العمليات الإستراتيجية في القطاع الحكومي - نقل مجموعة من المهارات الإستراتيجية التمهيدية للمشاركين - ممارسة القدرة على التخطيط الاستراتيجي من خلال مجموعة من التطبيقات في التقنيات الإستراتيجية 	التخطيط الاستراتيجي Strategic Planning
1	وزارة الخارجية			
2	رئاسة مجلس الوزراء - صندوق تطوير التعليم			
3	وزارة الموارد المائية والري			
3	وزارة الاتصالات - الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات			
2	وزارة التنمية الاقتصادية	25	<ul style="list-style-type: none"> - التعريف بمفهوم السياسات العامة وبالمراحل المختلفة التي تمر بها بدءاً من أجندة الدولة وانتهاءً بعملية الرقابة والتقييم - تنمية الممارسة العملية للمشاركين على رسم السياسات والبرامج العامة من خلال استعراض تجارب من الواقع المصري وتجارب من دول نامية ومتقدمة - تنمية المهارات على كيفية إعداد وصياغة استراتيجيات المنظمات العامة والتعرف على مبادئ الإدارة الإستراتيجية والهدف من تطبيقها - التعريف بمفهوم الإبداع والابتكار كأحد أساليب الإدارة الحديثة وتنمية مهارات التفكير الابداعي والإبداعي في حل مشكلات الجهاز الحكومي - التعريف بمبادئ إدارة الجودة الشاملة وفوائد تطبيقها داخل المؤسسات العامة وأهم معوقات التطبيق وكيفية التغلب عليها 	رسم السياسات والبرامج العامة
1	محافظه الفيوم			
2	محافظه أسوان			
1	محافظه سوهاج			
2	محافظه البحيرة			
1	محافظه مطروح			
1	محافظه المنيا			
1	محافظه بورسعيد			
1	محافظه أسيوط			
1	محافظه البحر الأحمر			
2	محافظه كفر الشيخ			
1	محافظه السويس			
1	محافظه الشرقية			
1	محافظه القليوبية			
1	محافظه المنوفية			
1	محافظه الأقصر			
1	محافظه الوادي الجديد			
1	محافظه جنوب سيناء			
1	محافظه 6 أكتوبر			
2	محافظه الإسكندرية			

3	وزارة التعليم العالي - قطاع الشؤون الثقافية والبعثات	54	<ul style="list-style-type: none"> - ترسيخ مفهوم إدارة المنظمات الحكومية بأسلوب القطاع الخاص - ترسيخ مبدأ إرضاء العميل - حسن استخدام الموارد الحكومية - تحسين الخدمة الحكومية المقدمة للمواطنين 	المدير الحكومي المحترف
10	وزارة التجارة والصناعة - مصلحة الكيمياء	227	<ul style="list-style-type: none"> - إمداد قيادات الصف الثاني بالمهارات والجدارات الاحترافية المطلوبة - إعداد هذه القيادات كي تصبح قادرة على مساعدة وتدعيم الإدارة العليا - امتلاك المهارات والأساليب الاحترافية بحيث يكون لقيادات الصف الثاني دور فعال في نجاح المنظمة - توحيد لغة التعامل بين الإدارة العليا والصف الثاني بحيث تصبح لغة احترافية واحدة 	بناء وإعداد قيادات الصف الثاني
10	وزارة الثقافة - المجلس الأعلى للآثار			
31	وزارة العدل			
103	جامعة المنصورة			
52	جامعة القاهرة			
58	جامعة حلوان			
14	جامعة بنها			

الدعم الفني

الدعم الفني

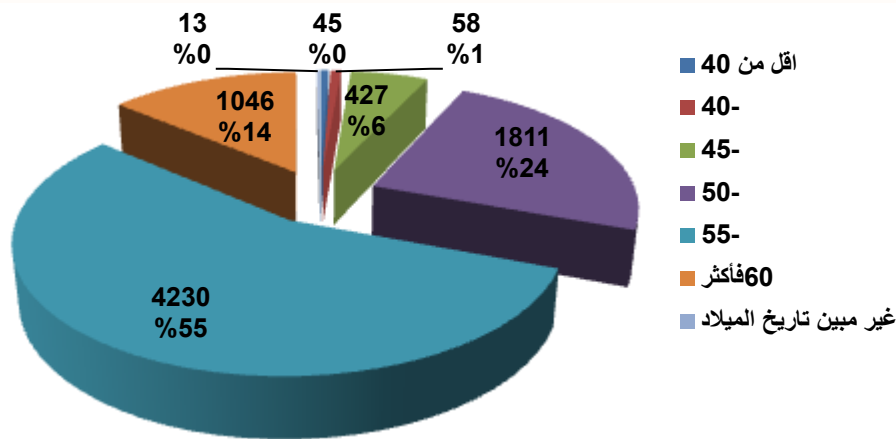
1. مشروع قاعدة بيانات الوظائف القيادية

يهدف المشروع إلى حصر شاغلي الوظائف القيادية بمستويات الإدارة العليا، والوقوف على الفائض والعجز في الوظائف القيادية على أساس علمي. كما يهدف إلى تأهيل القيادات من خلال برامج تدريبية متكاملة، من أجل تعريف القيادات بعلوم الإدارة الحديثة ومجالات تطبيقها، وتنمية المهارات والخبرات لديهم، فضلاً عن تنمية الوعي بمسؤولية القيادات لتطوير وتبسيط نظم العمل والمشاركة الفعالة.

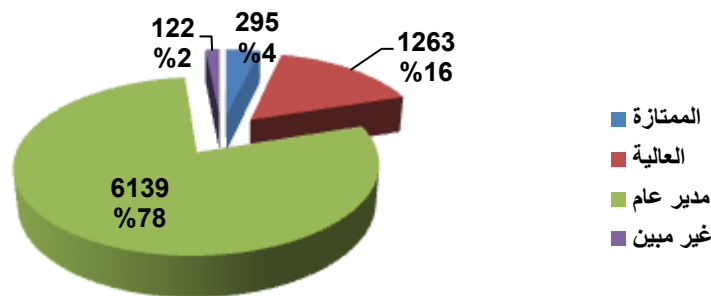
ما تم إنجازه:

وفر المشروع بيانات تفصيلية عن شاغلي الوظائف القيادية بوحدات الجهاز الإداري للدولة وبيانات بأعدادهم موزعة على الدرجات المالية بتلك الوحدات، وموزعة على الدرجات المالية طبقاً للفئات العمرية وللنوع. كما وفر كذلك بيانا بأعداد النساء العاملات اللاتي يشغلن وظائف قيادية وحصر بالموظفين الذين ستم إحالتهم إلى المعاش في تاريخ معين.

الموقف التنفيذي:



شاغلي الوظائف القيادية طبقاً للفئة العمرية



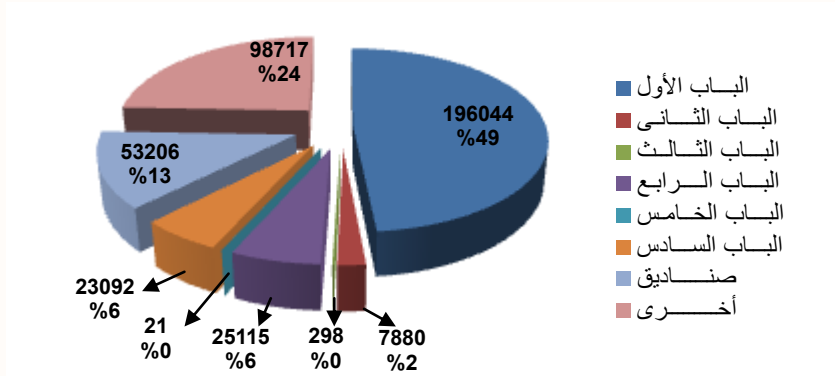
شاغلي الوظائف القيادية طبقاً للدرجات المالية

2. مشروع قاعدة بيانات العمالة المتعاقدة

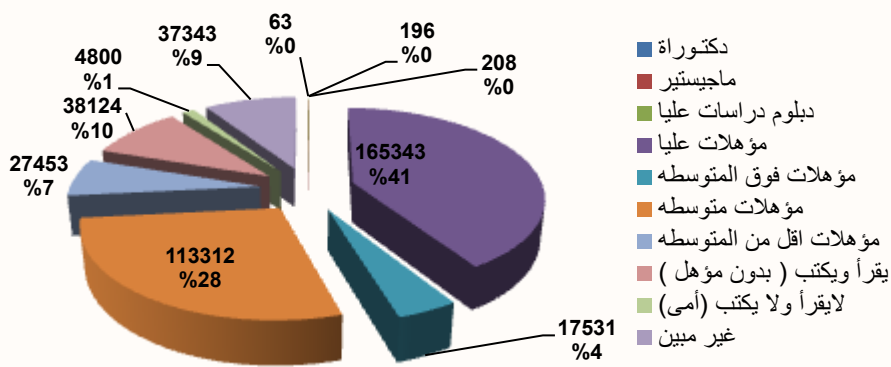
يهدف المشروع إلى حصر العمالة المتعاقدة والقائمة بأعمال مؤقتة بوحدات الجهاز الإداري للدولة للوقوف على وضع نهائي ومحدث لتلك العمالة وإعداد دراسة إحصائية شاملة عن موقفها.

ما تم إنجازه:

بيان العمالة المتعاقدة موزعاً على وحدات الجهاز الإداري للدولة طبقاً لنوع العمالة (مكافأة شاملة - عمالة موسمية - عمالة فوق الستين - عمالة باليومية أو بموجب عقد) الموقف التنفيذي للمشروع



حصر العمالة المتعاقدة وفقاً لباب وبند الصرف للعام المالي 2010/2009



حصر العمالة المتعاقدة وفقاً للمرحلة التعليمية للعام المالي

3. مشروع قاعدة بيانات مؤشر الاستعداد التكنولوجي

شهد العقد الأخير اهتماماً متزايداً من قبل الحكومة المصرية بتوظيف الجهات الحكومية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبالاستفادة منها في تيسير وتنفيذ أعمالها الداخلية والخارجية، وسير دورات العمل، وتقييم أداء العاملين وتقديمهم للخدمات الحكومية. وقد كانت هناك ضرورة حتمية لقياس المتغيرات الحكومية وذلك لمتابعة تقدم كل جهة مما يساعد على تطويرها، وكذلك قياس تأثيرها على تنمية مهارات وقدرات الموارد البشرية، وهي الأمور التي من شأنها دعم جهود التنمية.

الهدف من المشروع:

إعداد منهجية تنفيذية يقاس من خلالها جاهزية الجهات الحكومية للتهيئة التكنولوجية، وذلك من خلال قياس ثلاث محاور رئيسية وهي:

- مؤشر رأس المال البشري
- مؤشر البنية التحتية

○ مؤشر الخدمات والحكومة الإلكترونية

ما تم إنجازه:

- دراسة إحصائية عن مدى جاهزية الجهات الحكومية للتهيئة التكنولوجية، مع إعداد مقارنة زمنية لنتائج الإصدارات السابقة
- الوقوف على مدى قدرة الجهات الحكومية على تقديم خدمات الكترونية للمواطنين والشركات
- الوقوف على مدى قدرة الجهات الحكومية على استخدام أسلوب التجارة الإلكترونية لنظام المبيعات والمشتريات بين مختلف الجهات الحكومية وجهات القطاع الخاص

الموقف التنفيذي

أهم المؤشرات	2006 /	2007 /	2008 /
	2007	2008	2009
إجمالي أعداد العاملين في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	17.235	26.937	36.835
إجمالي أعداد العاملين مستخدمي الانترنت	42.879	45.899	66.933
إجمالي أعداد العاملين الذين لديهم بريد الكتروني	32.753	33.049	38.711
إجمالي أعداد الجهات التي يتوافر لديها حاسبات شخصية	-	444	637
عدد الحاسبات الشخصية	73.486	109.681	138.227
إجمالي أعداد الجهات التي لديها شبكة	210	323	428
إجمالي أعداد الجهات التي لديها شبكة LAN	153	308	381
إجمالي أعداد الجهات التي لديها شبكة WAN	57	95	126
إجمالي أعداد الجهات التي لديها شبكة داخلية "Intranet"	71	107	201
إجمالي أعداد الجهات التي تتعامل مع شبكة المعلومات الدولية "الانترنت"	156	289	422
إجمالي أعداد الجهات التي لديها موقع الكتروني	123	164	304
إجمالي أعداد الجهات التي لديها بريد الكتروني	-	139	177
إجمالي أعداد الجهات التي تقوم بعمل صيانة الأجهزة والمعدات H.W.	-	182	192
إجمالي أعداد الجهات التي تقوم بعمل صيانة البرمجيات S.W.	-	175	189
إجمالي أعداد الجهات التي لديها نظام لتلقي شكاوي المواطنين	77	91	131
إجمالي أعداد الجهات التي لديها خطة لتطوير ميكنة دورة العمل	162	222	344

اتفاقيات التعاون والعلاقات الدولية

اتفاقيات التعاون والعلاقات الدولية

تسعى العلاقات الدولية عبر خطط عملها، إلى الانفتاح على العالم الخارجي ببناء قنوات من الاتصال المتبادل مع الجهات الخارجية المختلفة، وذلك من أجل عقد شراكات مثمرة لوزارة الدولة للتنمية الإدارية مع تلك الجهات. وتعمل الإدارة على تحقيق مجموعة من الأهداف الإستراتيجية التي تدعم المهام المنوطة بها وزارة الدولة للتنمية الإدارية والمتمثلة في التالي:

- إيجاد فرص للشراكة مع الجهات المناظرة للوزارة سواء كانت إقليمية أو دولية بهدف تبادل الخبرات والاستفادة من الممارسات الناجحة في كافة أنحاء العالم في مجالات الإدارة العامة والحكومة الإلكترونية والحكومة الرشيدة. ذلك إضافة إلى الاستفادة من الدعم الفني والمالي للجهات المانحة في سبيل دعم برامج عمل ومشاريع الوزارة المختلفة
- دعم جهود المعهد القومي للإدارة في جمهورية مصر العربية من خلال إيجاد شراكات خارجية وتبادل الخبرات مع معاهد ومدارس الإدارة الوطنية في الدول الأخرى. وذلك بما يسهم في جعل المعهد القومي للإدارة جهة بحثية ذات طابع استشاري في مجالات الإدارة العامة، الحكومة الإلكترونية، وتدريب الكوادر العاملة بالقطاع الحكومي ليس فقط على المستوى الوطني وإنما أيضاً على المستوى الإقليمي
- دعم مركز الحوكمة والتعريف بطبيعة أنشطته للأطراف الخارجية المختلفة من أجل إيجاد شركاء له في مجالات مكافحة الفساد وتعزيز قيم النزاهة والشفافية وتوفير الدعم اللازم حتى يتوسع في أنشطته المختلفة
- تقديم الخبرات المصرية إلى الدول التي هي بحاجة إلى تلك الخبرات، لتعزيز الريادة المصرية في مجال الإدارة العامة والحكومة الإلكترونية وبصفة خاصة على المستوى الإفريقي، وذلك عن طريق بروتوكولات تعاون ثنائية. كما تسعى الإدارة إلى توسيع قاعدة انتشار الخبرة المصرية والمتمثلة في الشركات المصرية العاملة في مجالات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، بما يعزز التعاون والشراكة بين القطاعين العام والخاص
- تأسيس علاقات تعاون جديدة مع أطراف خارجية لتوسيع مصادر اكتساب وإكساب الخبرة وأفضل الممارسات في مجالات الإدارة العامة والحكومة الإلكترونية
- الاستفادة من الفرص التدريبية التي تتيحها الجهات التدريبية المختلفة سعياً وراء رفع قدرات العاملين المدنيين بالحكومة المصرية

ولتحقيق الأهداف السالفة الذكر يقوم عمل العلاقات الدولية في التعاون مع العالم الخارجي على عدة محاور وهي:

- التعاون مع المؤسسات الدولية والإقليمية المانحة للدعم الفني والمالي
- التعاون مع الجهات المناظرة لوزارة الدولة للتنمية الإدارية على المستويين الإقليمي والدولي: فالوزارة تعمل على تنمية علاقات تعاون على مستوى كل من دول ومنظمات القارة الأفريقية، الدول والمنظمات العربية، دول القارة الآسيوية وبعض مدارس ومعاهد تدريب الكوادر الحكومية المتميزة بالدول الآسيوية، ودول القارة الأوروبية والاتحاد الأوروبي
- التوسع في علاقات التعاون لتشمل أطراف خارجية جديدة لتحقيق أقصى دعم ممكن لمجالات عمل الوزارة سعياً وراء تحقيق رؤية الوزارة المتمثلة في الوصول إلى جهاز إداري كفاء وفعال قادر على مواكبة التغيير، يحسن إدارة موارد الدولة، يقدم خدمة متميزة للمواطنين ويتفاعل معهم

وفيما يلي أهم ما تحقق على صعيد العلاقات الدولية خلال 2010:

1. اتفاقيات تعاون ومذكرات تفاهم على المستوى الدولي

- توقيع اتفاق مشروع مراجعة النظراء في مجال الحكومة الإلكترونية مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD والحكومة الإيطالية في يناير 2010، وهو المشروع الذي يقام تحت مظلة اتفاقية مبادلة الديون المصرية الإيطالية، لتبادل الخبرات حول مشروع الحكومة الإلكترونية المصري
- توقيع مذكرة تفاهم بين الوزارة ووزارة الإدارة العامة والابتكار الإيطالية خلال أعمال القمة الرئاسية بروما في مايو 2010، للتعاون في مجالات التحديث والابتكار في الإدارة العامة والحكومة الإلكترونية
- توقيع مذكرة تفاهم بين المعهد القومي للإدارة والمدرسة القومية للإدارة والقضاء بالكامبيرون في يونيو 2010 بالقاهرة

2. أنشطة وفعاليات دولية خارج الجمهورية

- وأبرزها مشاركة الوزير د. احمد درويش في أعمال مؤتمر Making Reform Happen (كيف نحدث الإصلاح) والذي تنظمه منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD بالتعاون مع المعهد الكوري للتنمية KDI كمتحدث رئيسي في جلسة بعنوان "Fiscal Consolidation and Structural Reforms – Getting it Right" وذلك في 26 نوفمبر 2010 في باريس - فرنسا

فيما يلي بيان بالأنشطة والفعاليات التي شاركت فيها الوزارة خارج الجمهورية خلال عام 2010



1. أنشطة قامت بتنظيمها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD

مارس 2010	الرباط - المملكة المغربية	ورشة عمل بعنوان "تقييم السياسات العامة"
إبريل 2010	باريس - فرنسا	اجتماع الدورة الثانية للجنة السياسة التنظيمية
إبريل 2010	باريس - فرنسا	اجتماع الدورة الواحدة والأربعين للجنة الإدارة العامة الرشيدة
إبريل 2010	دبي - الإمارات العربية المتحدة	الاجتماع السادس لفريق العمل الإقليمي المعنى بالحكومة الإلكترونية وتبسيط الإجراءات الإدارية - مبادرة دول

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ودول الـ OECD حول الإدارة الرشيدة والاستثمار		
مايو 2010	باريس - فرنسا	الاجتماع التنسيقي لمبادرة دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حول الإدارة الرشيدة والاستثمار من أجل التنمية
مايو 2010	فرنسا	مؤتمر مساواة النوع الاجتماعي في قطاعي الحكومة والأعمال
يونيو 2010	تونس	دورة تدريبية بعنوان "استخدام الميثاق الإقليمي للجودة التنظيمية على نحو فعال - دورة تدريبية للممارسين في الدول العربية"
يونيو 2010	تونس	الاجتماع السادس لمجموعة عمل المحور الرابع "تقديم الخدمة العامة والشراكة بين القطاعين العام والخاص والإصلاح التنظيمي" التابعة لمبادرة دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ودول منظمة التعاون الدولي والتنمية حول الإدارة الرشيدة
يونيو 2010	باريس - فرنسا	الاجتماع الأول لمجموعة الخبراء حول "بناء حكومة مفتوحة ومبتكرة لتحسين السياسات وتقديم الخدمات"
يونيو 2010	روما - إيطاليا	حلقة دراسية رفيعة المستوى حول "كفاءة ونزاهة المشتريات الحكومية: التحديات والممارسات الجديدة"
أكتوبر 2010	بلجيكا	اجتماع بعنوان "نحو قيادة إلكترونية من أجل أداء حكومي أفضل"
أكتوبر 2010	باريس - فرنسا	اجتماع مجموعة الخبراء حول النزاهة
نوفمبر 2010	فينيسيا - إيطاليا	الاجتماع الوزاري رفيع المستوى للجنة الإدارة العامة الرشيدة تحت عنوان "نحو التعافي والشراكة مع المواطنين: دعوة لحكومة تعتمد على الابتكار والانفتاح"

2. أنشطة وفعاليات قام بتنظيمها الإتحاد الأوروبي EU:

مارس 2010	بروكسيل - بلجيكا	حلقة دراسية حول "الحكومة الإلكترونية" (نظمتها آلية الدعم الفني لتبادل المعلومات TAIEX)
مايو 2010	هولندا	المؤتمر العالمي لتكنولوجيا المعلومات (شاركت في تنظيمه حكومة هولندا)

مايو 2010	القاهرة - مصر	اجتماعات اللجنة الفرعية للأمن والعدالة - الإتحاد الأوروبي (شاركت فيها الوزارة في إطار التعاون مع الإتحاد في مجالات مكافحة الفساد والشفافية والنزاهة)
يوليو 2010	فرنسا	بعثة دراسية للإطلاع على نظام الكاتب العمومي Notary Public ودراسة إمكانية تطبيق النظام على وسطاء تقديم الخدمة العامة في مشروعات مراكز الخدمات الجماهيرية (نظمتها آلية الدعم الفني لتبادل المعلومات TAIEX)
أكتوبر 2010	ميونخ - ألمانيا	ندوة بعنوان "مساهمة القانون المدني: كاتب العدل / للكاتب العمومي، نحو تحقيق مساحة من الحرية والأمن والعدالة"

3. أنشطة وفعاليات قامت بتنظيمها جهات إفريقية

مارس 2010	كينيا	الاجتماع السادس للجنة الفنية لتكنولوجيا المعلومات بالـ COMESA
إبريل 2010	كمبالا - أوغندا	اجتماع لمناقشة تطبيق إستراتيجية بنك التنمية الإفريقي ADFB لتنمية القدرات البشرية في الدول الإفريقي (نظمه البنك)
إبريل 2010	كينيا	الاجتماع الرابع لرعاة الخدمات Service Champions (نظمه برنامج وزراء الخدمة المدنية الأفارقة)
سبتمبر 2010	موزمبيق	المؤتمر السادس لوزراء الخدمة المدنية الأفارقة وتضمن ثلاثة اجتماعات: <ul style="list-style-type: none"> اجتماع مراجعة وإقرار مشروع الميثاق الإفريقي لقيم ومبادئ الخدمة العامة والإدارة اجتماع الخبراء المعنيين بـ "جائزة الخدمة المدنية" الاجتماع الخامس لمكتب وزراء الخدمة المدنية (نظمتها مفوضية الإتحاد الإفريقي)
ديسمبر 2010	نيروبي - كينيا	اجتماع في إطار برنامج وزراء الخدمة المدنية الأفارقة، بين ممثلي الدول الداعمة Service Champions وعدد من المستشارين للخروج بإستراتيجية طويلة الأمد بعنوان "البرنامج الإفريقي للحكومة والإدارة العامة"

4. أنشطة وفعاليات قامت بتنظيمها جهات أسيوية

فبراير 2010	الهند	المؤتمر القومي الثالث عشر حول الحوكمة الإلكترونية (نظمتها الحكومة الهندية)
-------------	-------	---

يونيه 2010	سنغافورة	منتدى تبادل الخبرات في مجال تطبيقات الحكومة الإلكترونية iGov Global Exchange (نظمه إتحاد تكنولوجيا المعلومات السنغافوري)
سبتمبر 2010	كوريا الجنوبية	برنامج تدريبي حول سياسات الحكومة الإلكترونية بعنوان "مؤتمر التفاعل ومعايير بناء الثقة في آسيا" Conference on Interaction and Confidence Building Measures in Asia CICA (نظمته الحكومة الكورية ووكالة التعاون الدولي الكوري KOICA)
سبتمبر 2010	كوريا الجنوبية	برنامج تدريبي بعنوان "تأسيس نظام الشراء الموحد" Public Procurement System Establishment (نظمته الحكومة الكورية ووكالة التعاون الدولي الكوري KOICA)

5. أنشطة وفعاليات قامت بتنظيمها جهات أخرى

مارس 2010	روما - إيطاليا	الاجتماع الأول للجنة تسيير مبادرة التعلم عن بعد لقطاع عام مبتكر (نظمته مبادرة التعلم عن بعد DL4Ips لقطاع عام مبتكر والحكومة الإيطالية)
إبريل 2010	القاهرة - مصر	اجتماعات الدورة العادية الـ 91 للمجلس التنفيذي واجتماع الجمعية العمومية الـ 47 للمنظمة العربية للإدارة - حضرها السيد الوزير ووفد مرافق له
إبريل 2010	تركيا	اجتماع مجموعة العمل المعنية بتجديد المؤسسات والحكم الرشيد (نظمته منظمة البحر الأسود للتعاون الاقتصادي BSEC)
مايو 2010	بيروت - لبنان	ورشة عمل حول بناء الثقة في الخدمات الحكومية (نظمته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا التابعة للأمم المتحدة ESCWA)
يونيو 2010	المملكة المغربية	مؤتمر مشروع العدالة العالمية حول دور القانون في منطقة الشرق الأوسط (تحت رعاية مشروع العدالة العالمية)
يوليو 2010	القاهرة - مصر	المؤتمر العام للمنظمة العربية للتنمية الإدارية بعنوان "الإبداع والتجديد في الإدارة العربية: نحو إستراتيجية وطنية لمكافحة الفساد"
أغسطس - سبتمبر	مصر - نييجيريا	المعسكر السنوي العالمي لتكنولوجيا المعلومات

2010		Digital Peers International (بتنظيم كل من الحكومة النيجيرية والمجلس القومي للشباب)
أكتوبر 2010	السودان	اللقاء الثالث من سلسلة لقاءات الممارسات الإدارية الناجحة (نظمتها وزارة تنمية الموارد البشرية السودانية بالتعاون مع المنظمة العربية للتنمية الإدارية)
أكتوبر 2010	المملكة المغربية	اجتماعات الدورة الـ 92 للمجلس التنفيذي للمنظمة العربية للتنمية الإدارية
أكتوبر 2010	الهند	برنامج التعريف بالإدارة العامة والحوكمة (تحت رعاية الحكومة الهندية)
أكتوبر 2010	الأردن	منتدى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا MENA ICT FORUM (تحت رعاية وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الأردنية)

6. أنشطة وفعاليات نظمتها وشاركت في تنظيمها وزارة الدولة للتنمية الإدارية

يناير 2010	القاهرة - مصر	عرض بعنوان "استخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات من أجل خدمات أفضل للمواطنين" قدمه السيد الوزير للسادة سفراء الدول الإفريقية بالقاهرة (تحت رعاية وزارة الخارجية المصرية)
مارس 2010	القاهرة - مصر	ندوة تعريفية بـ "مبادرة قادة التغيير" - مقدمة للسادة السفراء الأفارقة (شارك في تنظيمها المعهد القومي للإدارة ووزارة الخارجية)
إبريل 2010	القاهرة - مصر	زيارة لوفد من وزارة المالية الكينية لدراسة الشراء الإلكتروني لوزارات التنمية الإدارية، المالية والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
مايو 2010	القاهرة - مصر	ورشة عمل حول "وحدات شكاوى المواطنين بالجهاز الإداري" (شارك في تنظيمها مركز الحوكمة والإتحاد الأوروبي من خلال آلية الدعم الفني لتبادل المعلومات TAIEX)
يوليو 2010	القاهرة - مصر	ورشة عمل تحضيرية للجنة تحكيم جوائز الابتكار في مجال الخدمة العامة على مستوى القارة الإفريقية All Africa Public Service Innovation Awards (شارك في تنظيمها المعهد القومي للإدارة وبرنامج وزراء الخدمة المدنية الأفارقة)

أكتوبر 2010	القاهرة - مصر	سلسلة محاضرات تفاعلية حول الحوكمة والإدارة العامة والإدارة المحلية (شارك في تنظيمها المعهد القومي للإدارة ومعهد إعداد كوادر الحكومة المحلية الكوري (LOGODI))
نوفمبر 2010	القاهرة - مصر	زيارة استشاري المؤتمر السادس لوزراء الخدمة المدنية الأفارقة (القائم على استحداث أدلة الإدارة لعنصر إدارة وقياس الأداء متضمنا المتابعة والتقييم) (شاركت في تنظيمها إدارة المؤتمر)
نوفمبر وديسمبر 2010	القاهرة - مصر	برنامجين تدريبيين للعاملين المدنيين المصريين حول إدارة المشتريات الحكومية ونظم المشتريات الحكومية وإدارة المعلومات (شارك في تنظيمها تجمع الـ COMESA وهيئة الخدمات الحكومية التابعة لوزارة المالية)
ديسمبر 2010	القاهرة - مصر	اللقاء الرابع من سلسلة لقاءات الممارسات الإدارية الناجحة (شاركت في تنظيمه المنظمة العربية للتنمية الإدارية)

لجنة الإدارة العامة الرشيدة التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD

توافق على تجديد عضوية مصر كمراقب

وافق أعضاء لجنة الإدارة العامة الرشيدة التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD على تجديد عضوية مصر ممثلة في وزارة الدولة للتنمية الإدارية كمراقب باللجنة، والتي قد حصلت عليها في عام 2008 بإجماع مجلس المنظمة.

وقد جاء تجديد عضوية مصر كمراقب بلجنة الإدارة العامة التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD نتيجة للتعاون المتنامي البناء والمثمر بين وزارة الدولة للتنمية الإدارية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، ترجمة للجهود الحثيثة المبذولة من قبل الوزارة في مجالات الإدارة الرشيدة والحكومة الإلكترونية، فضلا عن حرص مصر على المشاركة الفاعلة في جميع فعاليات اللجنة من اجتماعات، منتديات على المستويين الوزاري والفني.

وتعد لجنة الإدارة العامة الرشيدة التي أنشئت في عام 1990م من أهم اللجان التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، وذلك لما تسعى له من تحقيق أجهزة إدارية أكثر فعالية للدول الأعضاء وغير الأعضاء بالمنظمة من خلال تعميق الحوار وتبادل الخبرات بين خبراء تلك الدول.

المبادرات



مسابقة "المتميزون" 2010

للعام السادس على التوالي أقيمت مسابقة "المتميزون" تحت رعاية السيد رئيس الجمهورية وبحضور السيد د. أحمد نظيف رئيس مجلس الوزراء، بدار الأوبرا المصرية في إطار الاحتفال بـ "يوم الخدمة العامة العالمي" في 21 من شهر يونيو 2010. وبلغت قيمة جوائز هذا العام 3 مليون جنيه مصري.

وقد أولت وزارة الدولة للتنمية الإدارية الإشراف على المسابقة ووضع منهجيتها وتنفيذها للمعهد القومي للإدارة منذ عام 2008.

وتتضمن "المتميزون" أربعة أقسام تتنافس فيها الجهات الحكومية:

1. مسابقة المنفذ المتميز
2. مسابقة الموقع المتميز
3. مسابقة المدير المتميز
4. مسابقة أفضل بحث تطبيقي

أولاً: مسابقة المنفذ المتميز

وتقدم لها هذا العام 134 منفذ حكومي من 27 وزارة وجهة تابعة و21 محافظة بينما قام بالتحكيم 77 محكم.

• الهدف من المسابقة:

1. تحسين الخدمة المقدمة من خلال المنافذ الحكومية
2. تحقيق رضا المواطنين

• شروط التقدم للمسابقة:

1. أن يكون المنفذ حكومي يقدم خدمة للمواطنين أو المستثمرين أو المصدرين
2. يقدم خدمة ولا يبيع منتجاً
3. أن يكون له تعامل يومي مع متلقي الخدمة
4. لا يقل عدد العاملين به عن خمسة عاملين
5. لا يقدم خدمة علاجية أو استشارية
6. لا يقدم خدمة تعليمية من خلال مناهج دراسية لجميع المستويات

مسابقة أفضل منفذ يقدم خدمة تفاعلية 2010

المنفذ الكبير

المركز	اسم المنفذ	المحافظة	قيمة الجائزة
الأول	إدارة خدمة العملاء بالهيئة العامة للتأمين الصحي	القاهرة	187.500
الأول مكرر	خدمة العملاء فرع شمال غرب الدلتا التابع للتأمين الصحي	القاهرة	187.500
الثاني	منفذ جهاز دعم الإغراق والوقاية	القاهرة	125.000
تطوير الأداء	منفذ مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار	أسيوط	75.000
الاستمرارية	المركز التكنولوجي لخدمة المواطنين بحي المنتزه	الإسكندرية	75.000

المنفذ الصغير

100.000	الشرقية	قسم الإحصاء بالإدارة التعليمية بالعاشر من رمضان	الأول
100.000	أسوان	المركز الشامل لتأهيل ذوى الاحتياجات الخاصة بنصر النوبة	الأول مكرر
50.000	شمال سيناء	إدارة تراخيص عمل الأجانب	تطوير الأداء
50.000	البحر الأحمر	المركز التكنولوجي المتطور لخدمة المواطنين و المستثمرين بالقصير	الاستمرارية
950.000		إجمالي الجوائز	

ثانيا: مسابقة الموقع المتميز

• أهداف الجائزة :

جائزة أفضل موقع حكومي على الانترنت هي مسابقة موجهة للجهات الحكومية بهدف تحقيق التالي:

1. الوصول إلى مواقع حكومية إلكترونية أفضل والاستمرار في تحسين جودة خدماتها وإمكانية الاستفادة منها لخدمة المواطن
2. تقدير وتمييز جهود الجهات الحكومية والمؤسسات الرسمية التي أسست مواقع على الانترنت
3. تكريم أفضل موقع حكومي إلكتروني وفقاً للمعايير الدولية لتقييم المواقع الإلكترونية

• المرشحون للمسابقة:

1. خاضت تلك المسابقة جميع المواقع الحكومية المتواجدة على شبكة الانترنت وتقدم خدمات تفاعلية أو لا تقدم تلك الخدمات وأن يكون عنوان الموقع الإلكتروني www.....gov.eg
2. خاضت مسابقة الاستمرارية في التميز كل المواقع التي فازت في أعوام المسابقة السابقة

مسابقة أفضل موقع حكومي يقدم خدمة تفاعلية على الانترنت 2010

قيمة الجائزة	عنوان الموقع	الجهة	المركز
250.000	www.alexandria.gov.eg	البوابة الإلكترونية لمحافظة الإسكندرية	الأول
125.000	www.aswanedu.gov.eg	بوابة أسوان التعليمية (محافظة أسوان)	الثاني
75.000	www.fayoum.gov.eg	البوابة الإلكترونية لمحافظة الفيوم	الثالث
75.000	www.cso.gov.eg	موقع مصلحة الأحوال الشخصية (وزارة الداخلية)	الاستمرارية في التميز
525.000		إجمالي الجوائز	

ثالثا: مسابقة المدير المتميز

تهدف هذه المسابقة إلى الارتقاء بالعنصر البشري عن طريق تطبيق معايير علمية لقياس كفاءته وقدراته الحاسوبية واللفظية وسماته الشخصية حيث يتم قياس هذه السمات وتحديد المهارات الإدارية التي يتمتع بها وذلك من خلال معايير تقييم واختبارات تتم بواسطة محكمين وخبراء في الجودة على مستوى عالمي.

مراحل التقييم:

المرحلة الأولى: تقييم متكامل لشخصية المرشح من خلال برنامج على الكمبيوتر + اختبار عن مبادئ الإدارة
المرحلة الثانية: وتتمثل في محاكاة تتضمن دراسة حالة عملية + مباراة إدارية
المرحلة الثالثة: وهي ما يسمى بتقييم الـ 360 درجة ويتم فيه زيارة المرشحين في مكاتبهم وتقييم 9 من المتعاملين مع المرشح (3 من إدارات أخرى - 3 من المرؤوسين - 2 على نفس المستوى الوظيفي) علاوة على المرشح ذاته وذلك من خلال برنامج على الكمبيوتر
المرحلة الرابعة: مقابلات جماعية لقياس القدرات ومراجعة المراحل السابقة إضافة إلى مقابلة شخصية لمراجعة التقرير الشخصي لكل مرشح والتأكد من مدى دقته

مسابقة المدير المتميز 2010			
المركز	الجهة	اسم الفائز	قيمة الجائزة
الإدارة العليا			
الأول	وزارة الصحة	حسام الدين محمد مختار محمد الخطيب	50.000
الثاني	مجلس الوزراء	عمرو علاء الدين حسين العجاوي	25.000
الثالث	وزارة الصحة	على السيد على حجازي	25.000
الرابع	محافظة سوهاج	محمد خليل ملتَم خليل	25.000
الإدارة الوسطى			
الأول	محافظة الجيزة	عبد الرحمن مهدي عابد أمين	25.000
الثاني	محافظة الدقهلية	مجدى عبده إبراهيم حجازي	15.000
الثالث	وزارة الكهرباء	ياسر حسيني طه دسوقي	15.000
الرابع	وزارة المالية	محمد محمود احمد مدبولي	15.000
الخامس	وزارة التنمية الإدارية	عزه احمد احمد الدفراوي	15.000
السادس	وزارة المالية	بدوي محمد السيد إبراهيم	15.000
225.000	إجمالي الجوائز على مستوى الجمهورية		
664.000	بالإضافة إلى عدد 206 جائزة للمديرين المتميزين علي مستوي المحافظات والوزارات والجهات التابعة		
889.000	إجمالي الجوائز		

رابعاً: مسابقة أفضل بحث تطبيقي:

يتقدم للمسابقة المديرون على مستوى القيادات الإدارية العليا، الوسطى، التنفيذية والذين قاموا بحل مشاكل داخل جهاتهم بالأسلوب العلمي السليم والتي أدت إلى اختصار خطوات العمل وتبسيطه وكذا تقليل النفقات والحد من إضافة نفقات أخرى على ميزانية الدولة.

معايير التفضيل:

1. أن يكون البحث تم تطبيقه أو فكرة الباحث
2. أن يكون البحث تطبيقي ولم ينفذ

مسابقة أفضل بحث تطبيقي 2010				
اسم البحث	اسم الباحث	الوظيفة	الجهة	قيمة الجائزة
تسويق الخدمات الصحية - دراسة ميدانية على مستشفيات الشرقية	إيناس حمدي محمود	مديرة المجلس الطبي العام	الشرقية	25.000

مبادرة " قادة التغيير "

تهدف مبادرة قادة التغيير إلى تغيير ثقافة العمل الحكومي والسلوكيات المتبعة من أجل إحداث نقلة نوعية تتواءم مع معطيات العصر وتنمي القدرة التنافسية لمصر. هذا التغيير من شأنه أن يجعل الجهاز الإداري للدولة مثالا في الالتزام بالقيم والمبادئ العامة والتفاني في خدمة الآخرين وارتفاع مستوى أداء الخدمات وارتفاع كفاءة العاملين والحفاظ على الملكية العامة.

وتعمل المبادرة على إيجاد آليات لهذا التغيير في الجانب الذي يتعلق بالعاملين بالجهاز الإداري للدولة بهدف الوصول إلي موظف يعتز بعمله ويتقنه ويقدم خدمات على درجة عالية من الجودة للمتعاملين معه سواء من داخل الجهاز الإداري (زملاؤه) أو من خارجه (المواطنين) ولديه الاقتناع التام بأن أهدافه الشخصية تتحقق من خلال تحقيق الأهداف العامة للدولة.

الجهات المشاركة في المراحل المختلفة للمبادرة

المرحلة الأولى:

- وزارة الصحة والسكان
- وزارة النقل
- وزارة الاستثمار
- وزارة التضامن الاجتماعي
- وزارة الأوقاف
- وزارة التربية والتعليم
- وزارة الدولة للتنمية المحلية
- وزارة الدولة للتنمية الإدارية

المرحلة الثانية:

- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
- وزارة الصناعة و التجارة
- وزارة التعاون الدولي
- وزارة السياحة
- وزارة الطيران المدني

الأنشطة الرئيسية للمبادرة

- اختيار قادة التغيير من الوزارات المشاركة في المبادرة على ألا تقل الدرجة الوظيفية عن درجة مدير عام ولا يتجاوز سن القائد 55 عاماً وعلى أن يجيد اللغة الإنجليزية مع حسن السير والسلوك
- إعداد وتأهيل "قادة التغيير" لتنفيذ المهام اللازمة لإحداث التغيير بجهاتهم المعنية وذلك من خلال برنامج تدريبي يشمل حلقات بحث وورش عمل وزيارات ميدانية
- التنفيذ العملي من خلال ورش عمل تنفذ على حالات عملية من داخل الوزارات المعنية والجهات التابعة لها
- قياس وتقييم الأداء واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة

الموقف التنفيذي للمبادرة خلال عام 2010

أولاً: اللقاءات التي تم عقدها

تضمنت أنشطة المبادرة عقد العديد من اللقاءات خلال عام 2010 بمشاركة الكثير من الجهات الحكومية والأكاديمية وذلك على النحو التالي:

عدد المشاركين	الجهات المشاركة	اللقاء
50	رؤساء البعثات الدبلوماسية الأفارقة في القاهرة قيادات المعهد القومي للإدارة قيادات وزارة الدولة للتنمية الإدارية	ندوة تعريفية حول "مبادرة قادة التغيير" مقدمة للسادة رؤساء البعثات الدبلوماسية الأفارقة في القاهرة
330	قيادات التعليم العالي / البحث العلمي نخبة من رؤساء وأساتذة الجامعات	لقاء مع مجتمع التعليم العالي و البحث العلمي
120	متدربين الدفعة الثانية قيادات المعهد القومي للإدارة قيادات وزارة الدولة للتنمية الإدارية	حفل تخريج الدفعة الثانية، البرنامج التدريبي لمبادرة قادة التغيير
450	قيادات و أساتذة جامعة أسيوط ، قيادات مركز دراسات المستقبل ، جميع الشركات المدعومة بخدمات مركز دراسات المستقبل	لقاء التغيير و قيادات المستقبل بمركز دراسات المستقبل - جامعة أسيوط
150	قيادات وزارة السياحة و هيئة التنشيط السياحي قيادات وزارة التنمية الإدارية قيادات المعهد القومي للإدارة	لقاء التغيير في مجتمع السياحة

ثانياً: البرنامج التدريبي

تضمن النشاط التدريبي للمبادرة خلال عام 2010 تخريج دفعتين، حيث تم تدريب القيادات الإدارية بالوزارات المشاركة في المبادرة من مستوى رئيس الهيئة حتى مستوى الإدارة العامة. وقد بلغ إجمالي عدد المتدربين بالدفعة الأولى 97 متدرب وبالدفعة الثانية 104 متدرب. تضمن البرنامج التدريبي العديد من الموضوعات الإدارية الهامة مثل: إدارة التغيير، إدارة الوقت والضغط، القيادة الفعالة، إدارة الأزمات، المتابعة وتقييم الأداء، أساسيات التسويق، مهارات الاتصال الفعال، مهارات التفاوض، التفكير الابتكاري والإبداع وبناء فريق العمل.

ثالثاً: أنشطة التقييم والقياس

- مراجعة البيانات الخاصة بالمبادرة بصفة دورية ومقارنتها بتلك البيانات التي ترد من خلال الوزارات المشاركة قبل وبعد التدريب (علي سبيل المثال معدلات استهلاك بنزين السيارات، الكهرباء، الخ) حتى يمكن المقارنة واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة
- تحديد وتحديث معايير الأداء والتحديات التي تؤدي إلي عرقلة دورة العمل الحكومي والتي يقاس علي أساسها مدي رضاه كل من الموظف والمواطن المستفيد من الخدمة المقدمة

لجنة "الشفافية والنزاهة"

تأسست لجنة الشفافية والنزاهة بموجب قرار وزير الدولة للتنمية الإدارية رقم 86 لسنة 2007، وتختص باستكمال أعمال الوزارة في دراسة واقتراح آليات لتعزيز ودعم الشفافية والمحاسبة ومكافحة الفساد بوحدات الجهاز الإداري للدولة والقطاعات الحكومية والعامّة. وتباشر اللجنة مهامها استرشاداً بملاحظات مجلس الوزراء على التقرير الخاص بالنزاهة والشفافية وقرارات اللجنة الوزارية الخاصة ببحث موضوع مكافحة الفساد، وبالتنسيق والتعاون الكامل مع الأجهزة المعنية بالدولة، كما تقوم برصد ومراقبة ظواهر الفساد الإداري ومتابعة التزامات مصر الدولية فيما يختص بالاتفاقيات الموقعة عليها.

تتكون اللجنة من 13 عضواً يمثلون بعض الجهات الرقابية والوزارات والمجتمع المدني والأحزاب السياسية برئاسة د. أحمد درويش وزير الدولة للتنمية الإدارية. وتقوم اللجنة بإعداد تقرير دوري يرفع إلى السيد رئيس مجلس الوزراء يتضمن خطة العمل والمقترحات والتوصيات ونتائج التنسيق مع الجهات المختصة مع بيان خطط العمل وبرامج التنفيذ.

أعضاء لجنة الشفافية والنزاهة	
الاسم	الوظيفة
السيد / منير فخري عبد النور	سكرتير عام حزب الوفد
السفيرة / نائلة جبر	مساعد وزير الخارجية لشئون الهيئات والمنظمات الدولية
د/ زياد بهاء الدين	رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية
د/ ماجد إبراهيم عثمان	مدير مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء
د/ جورجيت قليني	عضو مجلس الشعب
د/ شوقي السيد	عضو مجلس الشورى
د/ أحمد عبد الله زايد	مدير مركز الدراسات المستقبلية - جامعة القاهرة
أ/ سعد هجرس	مدير تحرير جريدة "العالم اليوم"
أ/ أنيسة حسونة	المدير التنفيذي بمركز مجدي يعقوب لأمراض القلب
أ/ عبد الفتاح الجبالي	رئيس وحدة البحوث الاقتصادية بمركز الأهرام والدراسات السياسية والإستراتيجية
أ/ سليمان جوده	نائب رئيس جريدة الوفد
د/ فاطمة قنديل	رئيس شعبة العلاقات للأجهزة الرقابية - الجهاز المركزي للمحاسبات
د/ محسن علي يوسف	مستشار مدير مكتبة الإسكندرية للمشروعات الخاصة
أمينة اللجنة	
د/ غادة موسى	مدير مركز الحوكمة بالمعهد القومي للإدارة

الأنشطة والفعاليات التي نظمتها اللجنة

- ورشة عمل بعنوان "استعراض وتقييم الجهود التي بذلت في مجال زيادة المعرفة وبناء القدرات في موضوعات تعزيز الشفافية والنزاهة والمساءلة و مكافحة الفساد" - أكتوبر 2010
- ورشة عمل بعنوان "حول دور وحدات شكاوى المواطنين في الخدمة العامة" - مايو 2010 القاهرة
- ورشة عمل بعنوان "استعراض التقييمات الوطنية حول سبل الوصول للعدالة والمساعدة القانونية"
- الاحتفال باليوم العالمي لمكافحة الفساد - 9 ديسمبر 2010

الأنشطة التي شاركت فيها اللجنة

- ورشة عمل بعنوان "آليات تعزيز الإطار القانوني والتنظيمي للدولة وحماية المال العام ومكافحة الفساد المالي والإداري" - تنظيم المنظمة العربية للتنمية من 5 حتى 8 يوليو 2010 - القاهرة
- مؤتمر بعنوان "إعلان اتجاهات المواطنين تجاه الشفافية والفساد وخبراتهم معها: مدركات المواطنين المصريين حول الشفافية والفساد" - 18 يناير 2010
- ورشة العمل الإقليمية "هيئات مكافحة الفساد في ضوء المعايير الدولية والتجارب الفعلية" - 26 و 27 يوليو 2010 - المملكة الأردنية الهاشمية
- تنظيم مؤتمر الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد "الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفساد ودور المعنيين في تفعيلها" - 26 و 27 يوليو 2010 - الجمهورية اليمنية
- مؤتمر "حكم القانون في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" - يونيو 2010 - المملكة المغربية
- مؤتمر "حوار القوى الوطنية" - يوليو 2010
- المؤتمر السادس لوزراء الخدمة المدنية الأفارقة - سبتمبر 2010 - جمهورية موزمبيق
- ورشة عمل البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة عن المشتريات الإقليمية
- ورشة عمل "دليل القطاع الخاص لتطبيق الشفافية" - أكتوبر 2010
- "مؤتمر ممارسي مكافحة الفساد في لبنان" - يونيو 2010
- "الاجتماع الرابع عشر لمكافحة الفساد" تنظيم الأمم المتحدة - من 10 حتى 13 نوفمبر - تايلاند

الأعمال الاستشارية التي قامت بها اللجنة

- إعداد الإطار الخاص بالمؤتمر السنوي العام الحادي عشر والذي نظمه للجنة مع مركز الحوكمة تحت عنوان "الإبداع والتجديد في الإدارة العربية: نحو إستراتيجية وطنية لمكافحة الفساد" - يوليو 2010 - القاهرة
- إلقاء محاضرات تعريفية باللجنة وتوجهات مكافحة الفساد الإداري للوحدات المحلية والمجتمع المدني في محافظتي الأقصر وبني سويف قامت بها الأمين العام للجنة د. غادة موسى
- تقديم ورقة تعقيب حول المشتريات والمشروعات الحكومية في مصر أمام ورشة عمل بعنوان "شفافية الموازنة وحرية تداول المعلومات" والتي نظمها مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام بالتعاون مع مركز المشروعات الدولية الخاصة

إصدارات اللجنة

- "أدبيات الحوكمة"
- "موازنة المواطن"
- عرض للدراسات التي تمت في مجال تعزيز الشفافية والنزاهة والمسائلة ومكافحة الفساد في الفترة من 2007 حتى 2010
- التقرير الثالث للجنة الشفافية والنزاهة
- "تعزيز وصول المواطنين إلى العدالة" - بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومكتبة الإسكندرية

وحدة تكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة

في العمل الحكومي

تهدف الوحدة إلى مراعاة المبادئ الدستورية لتكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة في مجال عمل الوزارة، وإعداد وتحليل بيانات عن العاملين بالوزارة والأجهزة التابعة لها وتصنيفهم حسب النوع. هذا بالإضافة إلى حصر ودراسة المشكلات التي يتعرض لها أي من العاملين بالوزارة نتيجة لأي تمييز نوعي، وتوثيق البيانات والمعلومات والدراسات والبحوث التي تعكس واقع المرأة العاملة بالوزارة، وتحديد احتياجاتها والعمل على حصول المرأة على حقوقها في مجال البرامج التدريبية والترفيهية والتثقيفية.

وفيما يلي أنشطة الوحدة خلال عام 2010

1. المرأة والتنمية

- المشاركة في تنفيذ قرار وزير الدولة للتنمية الإدارية رقم 7 لسنة 2010، والكتاب الدوري رقم 3 لسنة 2010 بخصوص كفالة تكافؤ الفرص عند شغل الوظائف بالتعاقد والمساواة بين المتعاقدين والمعيّنين ذكورا وإناثا
- دراسة اقتراح تصحيح أوضاع الرائدات الريفيات بوزارة الصحة ومديرياتها وعددهن 14 ألف على أبواب الموازنة المختلفة، وضمان الحقوق الوظيفية المتكافئة وتقدير التكاليف المطلوبة
- دراسة أوضاع العاملات بمراكز معلومات التنمية المحلية (والتي يبلغ عدد المتعاقدين معها 32 ألف متعاقد)
- إعداد ورقة بحثية حول موضوع "ثقافة العمل من المنزل: متطلبات التنفيذ" كاتجاه جديد يمكن أن يحقق فوائد كثيرة للمرأة العاملة ويضمن التوفيق بين واجباتها في العمل ومسئولياتها تجاه الأسرة

2. إقرار حقوق المرأة العاملة

- المساهمة في دراسة شكاوى بعض العاملات بخصوص الاستفادة من نظام العمل جزء من الوقت بكل من: مصلحة الجمارك - مصلحة الضرائب المصرية - وزارة الصحة
- إعداد بيان حول قواعد تكافؤ الفرص بين المرأة والرجل في الدستور والقوانين المصرية
- التعاون مع إدارة العلاقات الدولية في الرد على الاستفسارات الواردة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بخصوص حقوق المرأة العاملة ونسبة إسهامها في قضايا التنمية
- الرد على تقرير حقوق الإنسان لإيضاح الجهود المبذولة لمنع التمييز ضد المرأة عند شغل الوظائف العامة بالجهاز الإداري وتحقيق معايير المساواة الكاملة لها مع الرجل
- المشاركة في حل مشكلة العاملات بالوزارة بالنسبة للمطالبة بتخفيض ساعات العمل وفقا لأحكام قانون الطفل (مادة 70 من القانون) بخصوص المرأة الحامل في الشهر السادس

3. أعمال أخرى

- المشاركة في تحديث إحصائيات عن المرأة بالجهاز الإداري للدولة، وقد تضمنت هذه الإحصائيات بيانات عن: المرأة في المناصب القيادية - المرأة المتفوقة في العمل ومسابقة "التميزون" - المرأة في المشروعات - المرأة واستفادتها من أنشطة جمعية التكافل الاجتماعي
- التعاون مع وحدة شكاوى المرأة بالمجلس القومي للمرأة لإيجاد حلول للمشكلات الوظيفية التي تصادف المرأة العاملة (وقد تضمن التعاون إمداد المجلس بالإحصائيات المستخرجة من مركز معلومات الوزارة عن نسبة النساء العاملات بالجهاز الإداري للدولة)

أنشطة داخلية

الموقع الإلكتروني للوزارة

الموقع الرسمي لوزارة الدولة للتنمية الإدارية www.ad.gov.eg يضم عددا من الأبواب التي توفر أحدث أخبار الوزارة ومعلومات عن البرامج والمشروعات وكذلك عن الجهات ذات الصلة بالوزارة مثل المعهد القومي للإدارة ولجنة الشفافية والنزاهة وأكاديمية السادات. ويوفر الموقع كذلك روابط لعدد من المواقع المقدمة للخدمات على رأسها بوابة الحكومة المصرية وبوابة المشتريات الحكومية وبوابة الوظائف.

ويعنى الموقع كذلك بزواره من المواطنين العاديين موفرا لهم باب عن التشريعات والقرارات الوزارية الخاصة بالوظيفة وبابا آخر للإرشادات الخاصة باستخراج المستندات الرسمية كما يهتم بالتواصل مع هؤلاء الزوار عن طريق البريد الإلكتروني.

الندوات

في ضوء الاهتمام الذي توليه الوزارة بالتنمية البشرية والإثراء الثقافي، قامت الوزارة بعقد سلسلة من الندوات في العديد من المجالات، وقام بإدارة هذه الندوات مجموعة من المختصين كل في مجال تخصصه بناءً على دعوة من الوزارة. وفيما يلي أهم الندوات التي عقدت خلال عام 2010:

م	موضوع الندوة	المحاضر	تاريخ انعقادها	مكان انعقادها
1	التسويق السياسي	السيد / محمد قوره	2010/5/27	القاعة الكبرى بالوزارة
2	ندوة دينية	السيد الدكتور/ سالم عبد الجليل	خلال شهر رمضان المبارك	القاعة الكبرى بالوزارة

اليوم الرياضي

في إطار موافقة السيد رئيس الجمهورية باعتبار يوم 3 مارس من كل عام عيداً للرياضة المصرية مع الاهتمام بنشر وتعميق مفهوم الثقافة الرياضية وتوسيع قاعدة الممارسة العامة للرياضة لكافة فئات الشعب، ومن هذا المنطلق ومواكبة السياسة العامة للدولة، قامت وزارة الدولة للتنمية الإدارية بتنظيم يوم رياضي للعاملين بالوزارة لترسيخ أهمية ممارسة الرياضة في حياة المجتمع والفرد يوم 15 أبريل 2010.

وقد أثمر اليوم الرياضي عن تفاعل إيجابي بين جميع العاملين في الوزارة وأظهر روح التنافس الشريف بالإضافة إلي تأكيد معنى الانتماء وروح الأسرة الواحدة، وقد تضمن اليوم الأنشطة التالية:

- مسابقات في الألعاب الرياضية (كرة قدم / كرة طائرة / تنس طاولة / شد الحبل)
- مسابقات ترفيهية تجمع بين النشاط البدني والنشاط الذهني
- تكريم السادة الزملاء المحالين للتقاعد
- تكريم الموظف المثالي

التطوير والتنوع شعار عام 2010

مجلة تكنولوجيا الإدارة هي مجلة دورية متخصصة في مجال التكنولوجيا والإدارة تصدرها وزارة الدولة للتنمية الإدارية توزع على الجهات الحكومية والأكاديمية والمواطنين وغيرهم من ذوى الاختصاص وصناع القرار.

تتمثل استيراثية المجلة في خلق حلقة تواصل بين الوزارة والجهات الحكومية المختلفة لنشر ثقافة مؤسسية جديدة من خلال تقديم أساليب ونظم الإدارة الحديثة باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة هامة للوصول إلي التطوير المنشود في الجهاز الإداري، وبالتالي اندماج الجهاز الإداري الحكومي في النظام العالمي، هذا بالإضافة إلي نقل أخبار الوزارة وانجازاتها.

تعد مجلة تكنولوجيا الإدارة ذات أهمية خاصة للمهتمين بالمجالات الإدارية والتطورات التكنولوجية المتلاحقة من ذوى التخصص أو المواطنين وغيرهم من صناع القرار حيث أنها تقدم سلسلة من المقالات والموضوعات والتي تعمل على تناول قضايا مشاكل الإدارة والإداريين والارتقاء بأسلوب العمل وتطوير وتنمية المهارات، العمل على نشر الجديد في الفكر الإداري.

وقد صدر عن المجلة خلال عام 2010 ثلاثة أعداد وهي على النحو الآتي :

- العدد رقم 17 والذي تناول حصاد أعمال وزارة الدولة للتنمية الإدارية خلال عام 2009 والذي حملت مشروعاته وجهوده شعار خدمة أفضل للمواطن والذي ظهر بصورة جلية مع تقدم ترتيب برنامج الأمم المتحدة المصري إلى المرتبة 23 على مستوى العالم طبقا لتصنيف الأمم المتحدة كما شهد العدد حوارا مميذا مع اللواء مصطفى راضى مساعد وزير الداخلية لقطاع الأحوال المدنية حول ترابط قواعد البيانات القومية وانعكاسه على تبسيط الإجراءات الإدارية كما تناول العدد أيضا إطلاق مدونة بوابة الحكومة المصرية كقناة جديدة للتواصل بين المواطن والحكومة.

- العدد رقم 18 في إطار التجديد والتطوير المستمرين الذي تشهده المجلة جاء هذا العدد يحمل العديد من الأبواب الصحفية الجديدة فتحت عنوان نزاهة جاء مقال دكتور مصطفى الفقى حول الفساد بين السياسات والإجراءات بينما جاء موضوع العدد الرئيسي "19468 ألو الحكومة المصرية على الخط" ليستعرض التجربة المتميزة التي أطلقتها وزارة التنمية الإدارية منذ عدة سنوات بإنشاء منظومة متكاملة لإدارة علاقات المواطنين مع الجهاز الإداري للدولة ومن خلال باب بوابتي استعرضنا تجربة بوابة المشتريات الحكومية على الانترنت والتي تعد البوابة الأولى من نوعها التي تقدم خدمات إلكترونية في مجال المناقصات والمزايدات الحكومية كما طرح العدد قضية إدارية هامة وهي الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص وماذا تحمل لنا ؟

- العدد رقم 19 تناول في موضوعه الرئيسي مشروع تطوير إجراءات التقاضي والذي أصبح بوابة هامة من اجل تيسير إجراءات التقاضي والوصول للعدالة الناجزة من خلال ميكنة المحاكم ومحاضر الجلسات وإتاحة خدمات الاستعلام والاطلاع على بوابة الحكومة المصرية وتحت عنوان تكلفة الفساد جاء مقال دكتورة هناء خير الدين مدير المركز المصري للدراسات الاقتصادية ليستعرض أهم الآثار السلبية الاقتصادية والاجتماعية لقضية الفساد كما أثار العدد قضية إدارية تشغل الكثيرين وهي غياب القيادات الإدارية وكيفية إعداد قيادات للصف الثاني واختتمنا العدد بدعوة للمشاركة والتواصل بين أسرة التحرير وقراء المجلة لإرسال مساهماتهم ومقترحاتهم المتميزة عبر قنوات الاتصال المختلفة ومن بينها البريد الإلكتروني edaratech@ad.gov.eg.